National Endowment for Democracy

PAY INSTITUTE

تقرير مراقبة وتقييم
اعمـال البرلمـــان كـوردستان

الدورة الخريفية للسنة الرابعة في الدورة الرابعة للبرلمان والممتدة
(١ ى آذار٢٠١٧ ولغاية ١٥ ى تشرين الثاني ٢٠١٧)

التقرير العاشر

تقرير الرقابة وتقييم اعمال البرلمان

الدورة الخريفية للسنة الرابعة في الدورة الرابعة للبرلمان

(١ ى آذار٢٠١٧ ولغاية ١٥ ى تشرين الثاني ٢٠١٧)

التقرير العاشر

★- معهد بەي للتربية والتنمية (PAY) هي منظمة غير حكومية في اقليم كردستان وحصلت على الترخيص في (٢٠١٣/١١/٢٨) بشكل رسمي من قبل دائرة المنظمات الغير الحكومية وبدات نشاطاتها في كانونى الاول - ٢٠١٣

★- مشروع الرقابة على برلمان اقليم كردستان:وهي مشروع تم البدا بتنفيذها منذ بداية الدورة الرابعة لبرلمان اقليم كردستان وانها تقوم بتنفيذ هذا المشروع بالتعاون مع الصندوق الوطني للدعم الديمقراطية(NED)

الكادر العامل في المشروع

المشرف على المشروع:
د.سرور عبدالرحمن عمر

مدير المشروع:
بابان جعفر حمه

منسق المشروع:
آرام سردار عمر

مدير الموقع الالكتروني لمرصد PAY:
آريز دارا جلال

القسم العربي في الموقع الالكتروني لمرصد:
ميران حسين حسن

محاسب المشروع:
ابراهيم حسن احمد

المشارك في كتابة التقرير:
م. ساكار عزيز رشيد

العنوان: السليمانية –حي رزكاري – مقابل ملعب نادي آشتي

الهاتف: 07701564576 - 07701465733

البريد الالكتروني: payinstitute@gmail.com--sarwary74@yahoo.com -

فيسبوك: facebook.com/pay-institute

موقع الكتروني: www.payied.org

حقوق النشر محفوظة لمعهد بەي للتربية والتنمية - ٢٠١٧

معهد بەي حاصل على ترخيص من دائرة المنظمات غير الحكومية - الرقم ١٤٠٦ بتاريخ ٢٦/تشرين الثاني/٢٠١٣

المحتوى

المقدمة ٥

تقييم اوضاع البرلمان خلال هذه الدورة ٧

اولا: استئناف جلسات البرلمان ٧

ثانيا: جلسات البرلمان ٨

ثالثا عملية التشريع ٨

رابعا: الرقابة على الحكومة ١٠

خامسا: المصادقة على الموازنة ١٠

سادسا: تمديد المدة القانونية للبرلمان ١٠

سابعا: استقالة اعضاء البرلمان ١١

ثامنا: احداث البرلمان في ٢٩ تشرين الثاني ٢٠١٧ ..... ١٢

تاسعا: اجتماع البرلمان مع المفوضية ١٤

عاشرا: لجان برلمان اقليم كردستان ١٤

انتهاكات البرلمان ١٦

الجدول رقم (١) ملخص عمل البرلمان خلال الدورة المنعقدة ١٨

النتائج ١٩

التوصيات ٢٢

الملحق رقم (١): ملخص العمل البرلماني منذ بداية عمله ولحد الان ٢٣

الملحق رقم (٢): توصيات البرلمان حول موضوع الاستفتاء ٢٤

الملحق رقم (٣): نص رسالة مسعود البارزاني رئيس اقليم كردستان ٢٥

الملحق رقم (٤): برلمان اقليم كردستان ترد على قرارات الحكومة العراقية ٢٦

الملحق رقم (٥):بيان كتلة حركة التغيير ٢٨

الملحق رقم (٦): بيان كتلة الاتحاد الاسلامي الكردستاني ٣٠

الملحق رقم (٧): بيان كتلة الحركة الاسلامية ٣١

الملحق رقم (٨): نص رسالة استقالة سكرتير البرلمان ٣٢

الملحق رقم (٩): بيان رئاسة برلمان اقليم كردستان ٣٥

الملحق رقم (١٠): بيان رئاسة برلمان اقليم كردستان ٣٦

الملحق رقم (١١): بيان كتلة الاتحاد الاسلامي الكردستاني ٣٧

الملحق رقم (١٢): بيان كتلة الحركة الاسلامية ٣٩
الملحق رقم (١٣): قراءة قانونية وسياسية للمساعي عقد جلسات البرلمان ٤٠
الملحق رقم (١٤): برلمان كردستان.. اجتماع من عقد اجتماعات ٤٥
الملحق رقم (١٥): تقنين حجب رواتب المواطنين من قبل البرلمان ٤٧
الملحق رقم (١٦): استمرار انقلاب البرلمان ٥٠
الملحق رقم (١٧): ضرورة اختيار سكرتير للبرلمان في الجلسة القادمة ٥٢
الملحق رقم (١٨): مذكرة المنظمات حول الانتهاكات القانونية الخطوات المتخذة لاجراء الانتخابات ٥٣
الملحق رقم (١٩): الخطوات الغير القانونية للبرلمان لتاجيل موعد الانتخابات ٥٧
الملحق رقم (٢٠): تشكيل حكومة اتقالية كضرورة مرحلية ٦٠
الملحق رقم (٢١): اهانة البرلمان مرة اخرى ٦٣
الملحق رقم (٢٢): رسالة مستعجلة من رئيس البرلمان ٦٥
الملحق رقم (٢٣): البيان المشترك لرئيس وسكرتير البرلمان حول جلسة ٢٠١٧/٩/١٥ ..... ٦٦
الملحق رقم (٢٤): رسالة توضيح من قبل العضو فرهاد سنكاوي حول اجباره على الاستقاله ٦٧
الملحق رقم (٢٥): رسالة العضو فرهاد سنكاوي الى رئيس البرلمان حول اجباره على الاستقالة ٦٨
الملحق رقم (٢٦): عدم استبدال اسماء اعضاء اللجان في الموقع الالكتروني للبرلمان ٦٩
الملحق رقم (٢٧): عدم استبدال اسماء اعضاء البرلمان في الموقع الالكتروني للبرلمان ٧٢
الملحق رقم (٢٨): لايزال فخرالدين قادر سكرتيرا للبرلمان في الموقع الالكتروني للبرلمان ٧٣
الملحق رقم (٢٩): في تويت في حسابه الخاص العضو رابون معروف يشير الى تعرضه الى التعذيب داخل البرلمان ٧٤
الملحق رقم (٣٠): عدد من الصور خلال الاعتداء على البرلمان ليلة ٢٠١٧/١٠/٢٩ ..... ٧٥

المقدمة

تم تعطيل برلمان اقليم كردستان في ٢٠١٥/١٠/١٢ بسبب الصراعات بين الاطراف السياسية وعدم اصغائهم لمطاليب المواطنين وعدم التزامهم بالقوانين، فقد تم منع رئيس البرلمان من العودة لممارسة اعماله وعقد الاجتماعات، وان هذه الاوضاع استمرت لغاية ٢٠١٧/٩/١٥ عندما تم استئناف جلسات البرلمان بعد تعطله لقرابة السنتين وبدون حضور رئيس وسكرتير البرلمان.

على الرغم من استئناف جلسات البرلمان ولكنه تم ممارسة العديد من الانتهاكات للنظام الداخلي والقوانين في كيفية عقد الجلسة وادارتها ويمكننا القول بان البرلمان استئنف جلساته ولكنه لم يفعل.

ان هذا التقرير يشير الى الدورة البرلمانية والممتدة من ١ آذار ٢٠١٧ ولغاية ١٥تشرين الثاني ٢٠١٧ و لم يتم خلالها عقد اي جلسة اما المدة المتبقية فيتم الاشارة الى الجلسات المنقعدة من قبل البرلمان لحين تمديد مدته القانونية لدورتين اضافيتين.

ان المدة القانونية للبرلمان بموجب القوانين كانت ستنتهي في ٢٠١٧/١١/٦ ولكن تم تمديد المدة القانونية للبرلمان وباغلبية اصوات اعضاء البرلمان في (٢٠١٧/١٠/٢٤) لمدة دورتين اضافيتين اي لمدة سنة.

ومن المؤسف انه منذ اجراء اول انتخابات في اقليم كردستان عام ١٩٩٢ لم يتم اجراء اي انتخابات في موعدها المحدد، وقد تم تأجيل اجراء جميع الانتخابات في اقليم كردستان وبحجج ولاسباب مختلفة وانه تم تأجيل موعد اجراء هذه الانتخابات ايضا بعد٢٦ سنة من التجربة الديمقراطية في الاقليم.

ومن اجل تحليل الاوضاع الحالية ومراقبة برلمان اقليم كردستان باعتبارها مؤسسة قانونية ووطنية قامت معهد بةي للتربية والتنمية بنشر تقريرها العاشر كجزء من نشاطاتها في ممارسة الدور الرقابي بالتعاون مع صندوق الوطني لدعم الديمقراطية (NED) وهي منظمة امريكية ،وان هدفنا الاول والاخير هو اعلام الناخب وعرض اجندات العملية للاطراف السياسية وتذكير الوعود التي قطعت للمواطنين خلال فترة الدعاية الانتخابية وان يعلم الراي العام كيفية قيام البرلمان بممارسة نشاطاته الرئيسية والمتمثلة بالتشريع والرقابة

واننا في معهد بةي نقدم الدعم لاعضاء البرلمان ورئاسة البرلمان عن طريق المعلومات الواضحة والدقيقة حول البرلمان وان يعلم المصوتين مستوى اداء هذه المؤسسة بهدف تمييز الاعضاء النشيطين عن الاخرين وممارسة ضغوط مدنية على الاعضاء الغير النشيطين الذين لايمارسون واجباتهم بالشكل المطلوب وباختصار فان هذا المشروع يهدف الى ربط عضو البرلمان بالناخبين وتمتين العلاقة بين البرلمان وبين الراي العام على الرغم من ان اعضاء البرلمان لايمكنهم فعل اي شيء وان مايحدث هو خارج نطاق ارادتهم وهم مكتوفي الايدي.

واننا هنا نبين للجميع بانه على الرغم من العقبات والتي وضعت امامنا في السابق وفي الوقت الحاضر ايضا حيث ان رئاسة البرلمان والمؤسسات الرسمية المرتبطة به غير مستعدة لتزويدنا باي معلومات وان ذلك يتناقض مع القوانين الصادرة عن البرلمان نفسه، ولكننا لم نتوقف عن ممارسة نشاطاتنا ومشاريعنا نتيجة الدعم المقدم

لنا من قبل الاصدقاء والداعمين للديمقراطية في داخل وخارج الاقليم واعضاء البرلمان النشيطين واننا مستمرون في نشاطاتنا في ممارسة الدورة الرقابي على البرلمان والكشف عن نقاط الخلل وممارسة الضغوط على القوى والاطراف التي لاتسعى الى تفعيل البرلمان بصورة حقيقية وان يمارس عمله بالشكل المطلوب

معهد پەی للتربية والتنمية
تشرين الثاني ٢٠١٧

تقييم اوضاع البرلمان في الدورة الخريفية من الدورة الرابعة للبرلمان
(من ١ آذار ولغاية ١٥ تشرين الثاني ٢٠١٧)

اولا : استئناف جلسات البرلمان:

نتيجة للمشاكل المتراكمة في اقليم كردستان والعقلية السياسية العليا في اقليم كردستان والتي لم تتمكن من ايجاد الحلول لها و المخارج لها ومن اجل التملص منها لجاوا الى اغلاق البرلمان في ٢٠١٥/١٠/١٢ عندما قاموا بمنع رئيس البرلمان و اغلاق البرلمان

وبعد سنة واحد عشر شهرا من اغلاق البرلمان عقد برلمان اقليم كردستان جلسة غير اعتيادية في يوم ٢٠١٥/٩/١٥ وانه مع الاسف فانه تم ممارسة انتهاكات للنظام الداخلي ونواقص كثيرة في هذه الجلسة بدءا من كيفية الدعوة لعقد هذه الجلسة حيث كان يفترض ان يقدم اعضاء البرلمان المطالبين بعقد الجلسة بتوجيه الطلب الى رئيس البرلمان ولكنه تم توجيهها الى نائب رئيس البرلمان وتم ارتكاب مخالفات حتى في كيفية سير الجلسة والمناقشات داخل قاعة البرلمان وتم انتهاك عدد من مواد وفقرات النظام الداخلي في المصادقة على التوصيات

وعلى الرغم من ان رئيس البرلمان وسكرتير البرلمان قاما باصدار بيان بعد انتهاء الجلسة مساء يوم (٢٠١٧/٩/١٥) اشارا فيها عن عدم رضاهم والانتهاكات القانونية والتي تم ممارستها في الجلسة كموقف صادر منهما ولكن ذلك كان متاخر بسبب ان نائب رئيس البرلمان قام بدعوة اعضاء البرلمان لعقد جلسة غير اعتيادية قبل ٤٨ ساعة وفي يوم ٢٠١٧/٩/١٣وان كل من حركة التغيير والجماعة الاسلامية كانا منهمكين بمناقشة كيفية المشاركة في الاجتماع وكانوا يتفاوضون مع الحزب الديمقراطي والاتحاد الوطني الكردستاني وكان يفترض على رئيس البرلمان وسكرتير البرلمان وفقا للسلطات التي كانوا يمتلكونها برفض الدعوة المقدمة من قبل نائب رئيس البرلمان ومطالبة اعضاء البرلمان بعدم المشاركة في الجلسة الغير الاعتيادية بسبب ان الجلسة غير قانونية كون ان المذكرة المرسلة من قبل اعضاء البرلمان لم ترسل لهم،وان يقوما على اقل تقدير برفض الدعوة المقدمة من قبل نائب رئيس البرلمان ولكن ليس بعد انتهاء الجلسة وان ذلك يظهر اهمال وتقصير من قبلهم حول هذا الموضوع.

وان هذه الجلسة كانت ستكون مهمة اذا حصل حولها اجماع وطني بين القوى والاطراف السياسية ولكن كيفية عقد الجلسة وتوقيتها وموضوع الاجتماع والاجراءات المتخذة لم تتمكن من تحقيق اهدافها، في الوقت الذي كان يتم الاشارة الى ان يتحول البرلمان الى مرجع لاتخاذ القرارات حول موضوع الاستفتاء وتحقيق الاجماع الوطني في اقليم كردستان. [١]

---

(١)– انظر الى الملحق رقم (٢)

ثانيا: جلسات البرلمان

ر	عدد الجلسات	يوم عقد الجلسة	عدد فقرات برنامج العمل
١	الغير الاعتيادية	٢٠١٧/٩/١٥	١
٢	١	٢٠١٧/٩/٢٣	٢
٣	٢	٢٠١٧/٩/٣٠	٤
٤	٣	٢٠١٧/١٠/٢٤	٥
٥	٤	٢٠١٧/١٠/٢٩	٣
٦	٥	٢٠١٧/١١/١٥	٤

ثالثا:عملية التشريع:

اصدار القوانين:

بسبب انه تم تعطيل البرلمان فانه خلال هذه الدورة والتي استئنفت جلساته في يوم ٢٠١٧/٩/١٥ تم اصدار اقل عدد من القوانين والقرارات وانها اصدرت القوانين الاتية:

١–قانون رقم ١ لسنة ٢٠١٧ قانون تمديد المدة القانونية للدورة الرابعة لبرلمان اقليم كردستان

٢–قانون رقم ٢لسنة ٢٠١٧ الخاصة بتوزيع صلاحيات رئاسة الاقليم على المؤسسات العامة في الاقليم

اصدار التوصيات

–قام برلمان اقليم كردستان باصدار توصيات تتكون من خمسة نقاط حول موضوع الاستفتاء على استقلال الاقليم. [١]

(١)– انظر الى الملحق رقم(١)

القيام بقراءة اولى لمشاريع القوانين:

ر	اسم القوانين والقرارات	تاريخ اجراء القراءة الاولى
١	مشروع ايقاف العمل بقانون ايجارات	٢٠١٧/٩/٢٣
٢	مشروع العمل بقانون الارهاب	٢٠١٧/٩/٢٣
٣	مشروع قانون استمرار الدورة الرابعة لبرلمان اقليم كردستان	٢٠١٧/١٠/١٨
٤	مشروع قانون توزيع صلاحيات رئاسة الاقليم على المؤسسات العامة وفقا للمادة ٧١ من النظام الداخلي للبرلمان رقم ١ لسنة ١٩٩٢ المعدلة	٢٩/١٠/٢٠١٧
٥	مشروع قرار الغاء الادخار الاجباري لرواتب موظفي الاقليم	٢٠١٧/٩/٣٠،
٦	مشروع قانون التعديل الثاني لتطبيق قانون الايجارات رقم (٨٧) لسنة ١٩٧٩المعدلة في اقليم كردستان	٢٠١٧/١١/١٥
٧	مشروع قانون العفو العام في اقليم كردستان	٢٠١٧/١١/١٥

المناقشات المفتوحة:

احدى الطرق المتبعة من قبل برلمان اقليم كردستان هي المناقشة المفتوحة حيث تم اجراء مناقشة مفتوحة لعدد من المواضيع وهي:

١-مناقشة مفتوحة في يوم٢٠١٧/٩/٣٠ حول قرارات الحكومة الاتحادية ومجلس النواب العراقي حول الاستفتاء في اقليم كردستان. [١]

٢-مناقشة مفتوحة يوم (٢٩/١٠/٢٠١٧) حول رسالة السيد (مسعود البارزاني) رئيس اقليم كردستان والموجهة الى برلمان اقليم كردستان [٢]

٢-مناقشة مفتوحة يوم(٢٠١٧/١١/١٥) حول مشروع موازنة الحكومة الاتحادية المقترحة لسنة ٢٠١٨ وحصة اقليم كردستان من هذه الموازنة وان برلمان اقليم كردستان اقترحت ان تكون المناقشة مفتوحة بصورة غير علنية بعد ان صوت (٤٧ صوت لصالح ان تكون غير علنية بالمقابل رفض ٣١ صوت ذلك).

(١)- انظر الى الملحق رقم (٢)

(٢)- انظر الى الملحق رقم (٣)

رابعا: مراقبة الحكومة:

بعد ان تم استئناف جلسات البرلمان بعد تعطيله لم تمارس اي نشاطات في مجال مراقبة النشاط الحكومي وان البرلمان لم يتمكن من ممارسة مهامه المطلوبة باستثناء عددا من الاجتماعات والتي جمعت الحكومة والبرلمان وان الاجتماعات كانت تهدف الى تنظيم اجندات الحكومة عن طريق البرلمان وليس ان تمارس الحكومة الدور الرقابي وان تقوم بمحاسبته. [١]

وعلى سبيل المثال ففي يوم ٢٠١٧/٩/٢٠ تم عقد اجتماع بين الحكومة والبرلمان بحضور نائب رئيس البرلمان ورؤساء الكتل البرلمانية ورؤساء اربعة لجان في البرلمان وهم (لجنة الشؤون القانونية، والمالية والاقتصادية والاستثمار، والنزاهة، والصناعة والطاقة والموارد الطبيعية) ولم تشارك فيها فقط كتل التغيير والجماعة الاسلامية حول موضوع الادخار الاجباري واصدرت رئاسة البرلمان بيان جول الاجتماع والذي تضمنت اربعة نقاط. [٢]

خامسا: المصادقة على الموازنة:

ان برلمان اقليم كردستان لم يكن له اي دور في المصادقة على الموازنة حيث ان برلمان اقليم كردستان خلال دورته الحالية على اي من الموازنات للاعوام (٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٧، ٢٠١٨). [٣]

سادسا: تمديد المدة القانونية للبرلمان

في يوم ٢٠١٧/١٠/٢٤ مثلما تم الاشاره اليه في برنامج العمل تم اجراء القراءة الاولى لمشروع قانون استمرار الدورة الرابعة لبرلمان اقليم كردستان وبعد ساعة واحدة تم اجراء القراءة الثانية له والمصادقة عليه.

انه من الملاحظ ان هذا المشروع تم اعداده من قبل كتلتي الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني وان عدد من الكتل الاخرى قد دعمت المشروع ولكن كل من (كتلة حركة التغيير والاتحاد الاسلامي والجماعة الاسلامية والحركة الاسلامية والرافدين) قد رفضوا المشروع

من بينهم كتلة حركة التغيير والجماعة الاسلامية قد قاطعوا جلسة البرلمان وان الجماعة الاسلامية قررت المشاركة ولكن بعد ذلك غيرت رايها ولم تشارك حسب ما اشارت اليه العضوة (نجيبة لطيف) عن كتلة الجماعة الاسلامية والتي اشارت الى انهم قرروا المشاركة في الجلسة عندما كانت المفوضية مستمرة في اجرائاتها لاجراء الانتخابات وان يدافعوا عن اجراء الانتخابات في موعدها المقرر ولكن عند اتخاذ قرار تمديد المدة القانونية للبرلمان قرروا مقاطعة الجلسة وانهم يرفضون تمديد المدة القانونية للبرلمان.

---

(١)- انظر الى الملحق رقم (٤)

(٢)- انظر الى الملحق رقم (٩)

(٣)- ان برلمان اقليم كردستان لم يصادق على اي موازنة منذ خمسة سنوات او لايعرف كيف يتم صرف الموازنات

اما كتلة الاتحاد الاسلامي فقد اشارت الى موقفها من تمديد المدة القانونية للبرلمان وقال رئيس الكتلة انهم مع تمديد المدة القانونية لمدة من ٣-٦ اشهر فقط كي تتمكن المفوضية من اتخاذ التحضيرات اللازمة لاجراء الانتخابات.

بالاضافة الى هؤلاء فان ثلاثة من اعضاء كتلة الاتحاد الوطني الكردستاني ايضا وهم (كشة دارا) و(قادر رزكيي) و(مريم صمد) قاموا بترك الجلسة بسبب رفضهم لتمديد المدة القانونية للبرلمان وقاموا بعقد مؤتمر صحفي حول ذلك.

وتجدر الاشارة الى ان اسلوب تمديد المدة القانونية للبرلمان يتناقض مع القوانين والنظام الداخلي للبرلمان كونها تتعارض مع المادة ٥١ من قانون رقم ١ لسنة ١٩٩٢ المعدلة والتي تشير الى "ان المدة القانونية للبرلمان يجب ان تكون اربعة سنوات وان تبدا من الجلسة الاولى وانها تنتهي في السنة الرابعة" ولكن الذي حصل في البرلمان هو تمديد للازمات واستمرار المشاكل وسلب الحقوق الاساسية للمواطنين والتي تتمثل باختيار ممثليهم وابداء رايهم وان يحاكموا الاحزاب السياسية حول مدى قيامهم بتنفيذ الوعود التي قطعوها للمواطنين خلال الدعاية الانتخابية،وتتعارض مع المادة الثامنة من النظام الداخلي للبرلمان والتي حددت عمر البرلمان.

وانه في القانون رقم ١ لسنة ٢٠١٧ الخاصة بتمديد عمر البرلمان هنالك امر غير واضح في المادة الاولى من القانون بان الدورة الرابعة لبرلمان اقليم كردستان ستستمر لمدة دورتين انعقاد ابتداءا من يوم (٢٠١٧/١١/٦) دون توضيح مدة التمديد حيث لم يتم تحديد مدة الزمنية للدورة ،هل ستكون ثمانية اشهر او عشرة او ١٢ اشهر؟؟ ،وربما يتم استخدام ذلك من اجل التلاعب في التوقيت.

سابعا استقالة الاعضاء:

١-استقالة سكرتير البرلمان:

في يوم ٢٠١٧/٩/٣٠ حاول السيد (فخرالدين قادر) سكرتير المشاركة في جلسة البرلمان باعتباره سكرتير البرلمان بهدف تقديم الاستقالة وقراءتها ولكن تم منعه من قبل هيئة رئاسة البرلمان بسبب انه من اجل القيام بذلك كان يتعين على السكرتير المؤقت ان يترك مكانه وان يقوم (فخرالدين قادر) بالجلوس في مكانه عند دخوله لقاعة البرلمان ، ولكن بسبب ان السكرتير المؤقت لم يقبل بان يترك مكانه تم عرقله محاولة سكرتير البرلمان مما دفع بالمذكور ان يقدم استقالته في مؤتمر صحفي وقام البرلمان بعرض طلب استقالته بدون ان تكون في برنامج عمل البرلمان وتم التصويت عليه.

وفي يوم الاربعاء الموافق (٢٠١٧/١٠/١٨) وخلال جلسة للبرلمان تقرر اختيار (بيكرد الطالباني) سكرتيرا للبرلمان بعدما كانت سكرتير مؤقت للبرلمان بعد حصولها على ٥١ صوت وقام ١٢ عضو بتقديم اوراق بيضاء من اصل ٧١ عضو في البرلمان كانوا مشاركين في الجلسة. [١]

١–في جلسة يوم ٢٠١٧/٩/٣٠ تم التصويت على طلب استقالة العضو (فرهاد حمه صالح) المعروف ب (فرهاد سنكاوي) عن كتلة الاتحاد الوطني الكردستاني في الوقت الذي لم يكن التصويت على قبول استقالته في برنامج عمل البرلمان وعدم حضور المذكور في جلسة البرلمان ولم يقم المذكور بتقديم طلب استقالته وانما تم تقديم طلب مكتوب من قبله قبل اربعة سنوات عندما تم ترشيحه لعضوية البرلمان بدون تاريخ ،وتم تقديم الطلب في (٢٠١٧/٩/٢٨) وتم تفعيله، وبموجب هذا الطلب تم طرد فرهاد سنكاوي من البرلمان[٢]

٢–في يوم (٢٠١٧/١٠/١٧) انتقل الى رحمه الله العضو (شوان قلادزيي) نتيجة لحادث مروري.

٣–وتم وضع طلبات استقالة اثنين اخرين من اعضاء البرلمان في جدول اعمال جلستين للبرلمان وتم المصادقة عليها واستبدالهما باخرين كما هو مشار اليه في الجدول التالي:

ذ	العضو المستقيل	تاريخ الاستقالة	العضو الذي حل محله	تاريخ حل المحل	الكتلة
١	فرهاد حمة سالَح سنكاوي	٢٠١٧/٩/٣٠	كؤران محمود اسماعيل	٢٠١٧/١٠/١٨	الاتحاد الوطني
٢	فخرالدين قادر عارف	٢٠١٧/٩/٣٠	ايوب عبدالله اسماعيل	٢٠١٧/١٠/١٨	الجماعة الاسلامية
٣	بيار طاهر سعيد	٢٠١٧/٩/٢٣	علي عثمان علي	٢٠١٧/١٠/١٨	الديمقراطي
٤	كؤران آزاد محمد	٢٠١٧/١٠/٢٩	مصطفى احمد حمد	٢٠١٧/١١/١٥	الاتحاد الوطني
٥	شوان قلادزيي	٢٠١٧/١٠/١٧	آرى عبدالطيف	٢٠١٧/١٢/١٧	الحركة الاسلامية

ثامنا: احداث البرلمان في يوم ٢٩ تشرين الاول ٢٠١٧

في يوم الاحد ٢٩ تشرين الاول ٢٠١٧ بدات جلسة البرلمان في الساعة الثانية بعد ظهر.

وان الجلسة تضمنت ثلاثة محاور اساسية (قراءة رسالة السيد (مسعود البارزاني) وقراءة والمصادقة على قانون توزيع صلاحيات رئاسة اقليم كردستان على المؤسسات الدستورية وقبول استقالة العضو (كوران آزاد) عن كتلة الاتحاد الوطني الكردستاني) وبعد بدا الجلسة تم اقتراح ان تكون الجلسة غير علنية وقد صوت ٥٢ عضوا لصالح ان تكون غير علنية و٣٥ عضوا رفضوا ذلك ،وبعد قراءة رسالة السيد (مسعود البارزاني) واجراء القراءة الاولى لمشروع توزيع صلاحيات رئاسة الاقليم تقرر منح اللجنة القانونية مدة ساعة واحدة كي تقوم باعداد

(١)– انظر الى الملحق رقم (٥)

(٢)– انظر الى الملحق رقم (٢٤) و (٢٥).

تقريرها حول هذا الموضوع ومن ثم تم استئناف الجلسة بعد ساعة ونصف اي في الساعة الرابعة والنصف عصرا ،واستمرت الجلسة الى ساعات متاخرة من الليل من اجل المصادقة عليه.

وكانت اوضاع البرلمان في هذه الجلسة غير طبيعية بسبب حدوث عدد من المشاكل حيث قام عدد من الشباب والذين ادعوا صفة الناشطين المدنيين وكان عددهم ١٠–١٥ شخصا وكانوا يحملون باجات ضيوف البرلمان ودخلوا الى حرم البرلمان وتجمعوا امام مبنى البرلمان ومكان عقد المؤتمرات الصحفية،وتم عقد مؤتمرين صحفيين في البدء ، الاولى كانت من قبل كتلة الاتحاد الاسلامي حول التغييرات في رئاسة الكتلة ومن ثم المؤتمر الصحفي لكتلة الحزب الديمقراطي الكردستاني وقاموا بالقاء بيان حول رسالة استقالة (مسعود البارزاني) قبل بدء عقدالجلسة ومن ثم قام العضو رابون معروف كعضو في البرلمان بعقد مؤتمر صحفي امام البرلمان حول رسالة (مسعود البارزاني) وتم خلاله بالاعتداء عليه بشكل غير لائق من قبل عدد من الاشخاص وامام الاعلاميين

وبعد استئناف الجلسة تم جلب عدد من الاشخاص الذين اتخذوا صفة المتظاهرين الى امام البرلمان في الساعة الخامسة عصرا وقبل انتهاء جلسة البرلمان وقام هؤلاء بشن هجوم على البرلمان ودخلوا حرم البرلمان ووصلوا الى امام مبنى البرلمان وفي البدء قاموا بالاعتداء على الصحفيين والاعلاميين حيث قاموا باهانة وتحطيم المعدات الاعلامية وقاموا بالاعتداء بالضرب على مراسلي قناتي (NRT) و (KNN) وهم (ريبوار كاكيي) و (صالح هركي) والذين اصيبوا بجروح،ولم يقم حرس مبنى البرلمان باتخاذ اي اجراء سريع لعرقلة دخول المتظاهرين الى داخل حرم البرلمان وعدم حضور اي من قوات النشاطات المدنية بهدف غلق مدخل البرلمان ومنع المتظاهرين من دخول البرلمان (في الوقت الذي تقوم فيه عادة عدد من قوات شرطة النشاطات المدنية بالتواجد خلال اي تجمع اعتيادي للطلبة والتي تتم بدون اي عنف)

من ثم قامت قوة امنية كبيرة بالتدخل ولكنها لم تطرد اي شخص الى خارج حرم البرلمان وان المقاطع الفديوية اظهرت بان المهاجمين والقوات الامنية كانوا معا ولم يحاولوا طردهم خارج حرم البرلمان ،وان حياة الصحفيين واعضاء البرلمان وجميع المتواجدين داخل البرلمان كانت في خطر وانه تم اغلاق البوابة الخلفية للبرلمان من قبل المتظاهرين ايضا وبالتزامن مع هذه الاحداث كان يتم اطلاق نار كثيف من داخل حرم البرلمان والبوابة الخلفية للبرلمان

وقد قام المهاجمين بتحطيم بوابة البرلمان ودخلوا الى داخل البرلمان وكانوا يطالبون بتسليمهم العضو (رابون معروف) وان المذكور كان موجود في غرفة نائب رئيس البرلمان وكانت حياته في خطر وان عدد من المتظاهرين وصلوا الى امام غرفة نائب رئيس البرلمان والذي كان فيه العضو (رابون معروف) وان هذه الاوضاع استمرت لغاية الساعة الواحدة بعد منتصف الليل لحين تم اخراج العضو رابون معروف الى خارج البرلمان بشكل سري من قبل قوة امنية ،ولحين حدوث ذلك فان اعضاء البرلمان والذين كانوا في البرلمان كانوا محاصرين وكانوا مثل

الرهائن ، وبعد ذلك جاءت قوة كبيرة وقامت بابعاد المهاجمين ومن ثم تمكن اعضاء البرلمان والذين كانوا داخل البرلمان بالخروج من البرلمان

ووفقا لتصريحاته فقد اشار العضو (رابون معروف) بانه تعرض للاعتداء من قبل عدد من اعضاء كتلة الحزب الديمقراطي واشخاص غير معروفين في غرفة نائب رئيس البرلمان وفي حرم البرلمان

تاسعا: اجتماع البرلمان مع المفوضية

في الساعة العاشرة من صباح يوم الجمعة ١٣ تشرين الاول ٢٠١٧ اجتمع برلمان اقليم كردستان مع مجلس المفوضين في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والاستفتاء في اقليم كردستان بهدف مناقشة موضوع الانتخابات وقانون الانتخابات والانتخابات البرلمانية ورئاسة الاقليم بحضور رؤساء الكتل البرلمانية ، وتم خلال اللاجتماع بحث موضوع استعدادات المفوضية لاجراء المفوضية وان كتلة حركة التغيير لم تحضر في الاجتماع

وخلال الاجتماع اشارت المفوضية الى المشاكل والعقبات التي تعاني منها وانه لم يتم تجيهزها ببعض من احتياجاتها ومستلزماتها بالشكل المطلوب وان برلمان اقليم بسبب تعطيله لم يتمكن من ممارسة دوره الرقابي على اعمال المفوضية ولم تكن هنالك اي تنسيق بين الطرفين.

وحول اجراء الانتخابات طرح برلمان اقليم كردستان عددا من الاسئلة الدقيقة على المفوضية والتي تتعلق باجراء عملية الانتخابات في المناطق الكردستانية خارج الاقليم وسجل الناخبين ومشكلة المرشحين لمنصب رئيس الاقليم

حول هذا الموضوع اشار (سليمان مصطفى) نائب رئيس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والاستفتاء في اقليم كردستان للصحفيين ان الاجتماع الذي عقد اليوم عقد بناءا على طلب البرلمان وقام باستضافة مجلس المفوضية وان رئاسة البرلمان ورؤساء الكتل قاموا بطرح عدد من الاسئلة وانهم قاموا بالرد على هذه الاسئلة، وانه سيقومون باصدار قرار حول اجراء انتخابات البرلمان ورئاسة الاقليم على ضوء رد المفوضية على الاسئلة المطروحة والاوضاع الحالية في الاقليم

وان ما حصل فقد قامت المفوضية بتعطيل الاستعدادات المتخذة لاجراء الانتخابات في يوم (٢٠١٧/١٠/١٨) وتم تأجيل اجراء الانتخابات

عاشرا: لجان برلمان اقليم كردستان

ان برلمان اقليم كردستان يضم ٢٢ لجنة مختلفة وان المادة ٣٧ من النظام الداخلي للبرلمان يشير الى تشكيل اللجان في البرلمان وان اعضاء البرلمان يحق لهم اختيار اللجان التي ينضمون اليها وفقا لرغباتهم وتخصصاتهم وان كل لجنة يجب ان لايقل عدد اعضائها عن خمسة اعضاء ولاتزيد عن ١١ عضوا وان عمل هذه اللجان هو متابعة المشاريع واعمال الحكومة والتواصل مع المواطنين بهدف معرفة مشاكلهم

١-استبدال اعضاء اللجان

–في يوم ٢٠١٧/٩/٣٠ تم التصويت على استقالة العضو (كوران آزاد) من اللجنة القانونية والعضو (ريواس فائق) من لجنة الصناعة والطاقة والموارد الطبيعية بشكل منفصل وتم المصادقة عليها باغلبية الاصوات وتم المصادقة على اضافة العضو (ريواس فائق) الى اللجنة القانونية

–في يوم ٢٠١٧/١١/١٥ قام العضو (آري محمد هرسين) بالاستقالة من لجنة شؤون البيشمركة والشهداء وضحايا الابادة والمعتقلين السياسيين وتم التصويت على ذلك

وان لجان البرلمان لم يمارسوا مهامهم بالشكل المطلوب خلال الدورة المنعقدة بسبب تعطيل البرلمان ،وتلخصت نشاطاتهم فيمايلي:–

اجتماع لجان البرلمان

بناءا على الكتاب الصادر من قبل المديرية العامة لديوان البرلمان المرقمة(٤٥٢/٤/٤) في (٢٠١٧/٢/٢٧) والموجهة لمعهد بةي للتربية والتنمية وجميع اعضاء برلمان اقليم كردستان والتي تلزمهم بعدم تزويدنا باي معلومات بشكل رسمي ولذلك فان منظمتنا تحصل على المعلومات حول البرلمان من الموقع الرسمي للبرلمان ، وانه استنادا للموقع الرسمي للبرلمان فانه خلال الاشهر الستة الماضية قامت ٧ لجان من اصل ٢٢ لجنة بعقد اجتماعات وهي لجان:–

- لجنة الزراعة ٢ اجتماع
- اللجنة القانونية ٦ اجتماع
- لجنة الدفاع عن حقوق المراة اجتماع واحد
- لجنة الثقافة اجتماع واحد
- اللجنة المالية اجتماع واحد
- لجنة المستهلك اجتماع واحد
- لجنة الصحة اجتماع واحد
- عقدت رئاسة البرلمان ورؤساء الكتل ورؤساء لجان (القانونية والمالية والاقتصادي والاستثمار والنزاهة والصناعة والطاقة والموارد الطبيعية بالاجتماع حول رواتب الموظفين وقد قاطعتها حركة التغيير والجماعة الاسلامية
- قام نائب رئيس البرلمان بعقد اجماع مع رؤساء اللجان في البرلمان في يوم ٢٠١٧/١١/١٥

٢- كتابة التقارير حول مشاريع القوانين

لحد الان تم تقديم ٢٢٦ مشروع قانون وقرار للبرلمان من بينها ١٦٢ مشروع تم اجراء القراءة الاولى لها وتم ارسالها اعضاء واللجان المعنية و٧١ مشروع قانون لم يتم اجراء قراءة لها ، ومن مجموع هذه المشاريع تم المصادقة على ٢٠ قانون وسبعة قرارات اما البقية فلاتزال باقية كما هي ،وانه وفقا للموقع الالكتروني للبرلمان فان اي من اللجان البرلمانية لم تقم بارسال اي تقارير حول مشاريع القوانين خلال الدورة الخريفية المنعقدة ٢٠١٧.

انتهاكات البرلمان

١–تم انتهاك النظام الداخلي في موضوع دعوة اعضاء البرلمان ووضع البرنامج عمل البرلمان في اجتماع يوم (٢٠١٧/٩/١٥) وانه كان يجب ان يقوم اعضاء البرلمان بتوجيه مذكرتهم الى رئيس البرلمان ولكنهم قاموا بتوجيهها الى نائب رئيس البرلمان وان ذلك يتناقض مع النظام الداخلي للبرلمان بسبب ان من مجموع ثلاثة اعضاء من هيئة رئاسة الاقليم فان نائب رئيس البرلمان فقط قرر عقد الجلسة بدون موافقة رئيس البرلمان وسكرتير البرلمان

٢–انه لايتم الاعلان عن معظم برنامج عمل جلسات البرلمان في معظم جلسات البرلمان او يتم ابلاغهم ببرنامج عمل البرلمان قبل ساعة واحدة من بدء جلسة البرلمان ببرنامج عمل البرلمان ، في الوقت الذي يجب ابلاغ اعضاء البرلمان ببرنامج عمل البرلمان قبل ٤٨ ساعة قبل بدء جلسة البرلمان وفقا للنظام الداخلي للبرلمان.

٣–في عدد من جلسات البرلمان تم اخفاء برنامج عمل البرلمان وعلى سبيل المثال في جلسة يوم (٢٠١٧/٩/٣٠) تم اضافة استقالة (فرهاد سنكاوي) الى برنامج عمل البرلمان وكما في جلسة يوم (٢٠١٧/١٠/١٨) والتي تم تأجيلها، وتجدر الاشارة الى ان فقرة استقالة العضو فرهاد سنكاوي لم يتم ذكرها في برنامج عمل الجلسات والتي تم نشرها في الموقع الالكتروني للبرلمان. [١]

٤–في اجتماع يوم (٢٠١٧/٩/٣٠) لم يتم السماح لفخر الدين قادر باعتباره سكرتير البرلمان ان يدخل قاعة البرلمان وان يقوم بتقديم استقالته من مكانه.

٥–في يوم (٢٠١٧/٩/٣٠) تم التصويت على استقالة العضو (فرهاد سنكاوي) وتم وضعها في برنامج عمل البرلمان دون ان يكون المذكور قد قام بتقديم الاستقالة او ان يكون له علم بما يجري او ان يكون المذكور حاضرا في البرلمان. [٢]

٦–ان معظم الجلسات تم عقدها بشكل غير علني وبعيدا عن اعين وسائل الاعلام ومواطنين الاقليم وبدون ان ان تكون قد ناقشت اي مواضيع حساسة تستحق ان يتم عقد هذه الجلسات بشكل غير علني مثلما اشارت اليه النظام الداخلي للبرلمان

٧–انه لم يتم السماح لعدد من اعضاء بان يعبروا عن رايهم في عدد من الجلسات مما دفع بعدد من اعضاء البرلمان بمغادرة قاعة البرلمان كما حصل خلال جلسة يوم(٢٠١٧/١٠/٢٤) والتي كانت مخصصة لتمديد المدة القانونية للبرلمانحيث تم منع عدد من اعضاء البرلمان من التعبير عن رايهم داخل البرلمان وقاموا بالتعبير عن ارائهم عن طريق وسائل الاعلام وان ذلك يتعارض مع النظام الداخلي للبرلمان

---

(١)–انظر الى خبر جلسة البرلمان في الموقع الالكتروني للبرلمان على الرابط:
http://www.perleman.org/Default.aspx?page=article&id=23513&l=3

(٢)– انظر الى الملحق رقم (٢٤) و (٢٥).

٨–انه في عدد من جلسات البرلمان تم اجراء القراءة الاولى والثانية والمصادقة عليها في نفس الجلسة وان ذلك يتناقض مع النظام الداخلي ، فعلى سبيل المثال ففي جلسة يوم (٢٠١٧/١٠/٢٤) الخاصة بتمديد المدة القانونية للبرلمان تم اجراء القراءة الاولى والثانية والمصادقة على القانون في جلسة واحدة، وحصل ذلك في جلسة يوم (٢٠١٧/١٠/٢٩) والتي تم توزيع صلاحيات رئاسة الاقليم ايضا

٩–تم الاعتداء على عضو في البرلمان داخل حرم البرلمان حيث تم الاعتداء على العضو (رابون معروف) في يوم (٢٠١٧/١٠/٢٩) وان ذلك يتناقض مع النظام الداخلي

١٠– الاعتداء على البرلمان من قبل عدد من الاشخاص يوم (٢٠١٧/١٠/٢٩) وقد تم حثهم وتسهيل قيامهم بالتهجم على البرلمان وان في ذلك انتهاك لحرم البرلمان.

١١–ان عدد من اعضاء البرلمان استقالوا من لجانهم دون ان يحل محلهم اعضاء اخرين وان اسمائهم في هذه اللجان لاتزال باقية. [١]

١٢–انه لم تغيير اسماء اعضاء اللجان التي تم اجراء التغييرات فيها في الموقع الالكتروني للبرلمان. [٢]

١٣انه لم يتم اضافة اعضاء البرلمان الجدد الى اسماء اعضاء الكتل البرلمانية في الموقع الالكتروني للبرلمان. [٣]

(١)– انظر الى الملحق رقم (٢٦)

(٢)– انظر الى الملحق رقم (٢٦)

(٣)– انظر الى الملحق رقم (٢٧)

الجدول رقم (١)
ملخص العمل البرلمان في الدورة الخريفية المنعقدة
(١ ئاذار ٢٠١٧ ولغاية ١٥ تشرين الثاني ٢٠١٧)

ر	العنوان	الرقم
١	عدد جلسات البرلمان	٦
٢	عدد فقرات العمل	١٩
٣	عدد مشاريع القوانين والتي تم اجراء القراءة الاولى لها في الدورة الخريفية ٢٠١٧	٧
٤	عدد القوانين المصادقة عليها	٢
٥	عدد القرارات المصادق عليها	٠
٦	عدد اعضاء مجلس الوزراء الذين تم المطالبة بحضورهم في جلسات البرلمان	٠
٧	عدد اعضاء مجلس الوزراء الذين حضروا جلسات البرلمان بناءا على طلب اعضاء البرلمان	٠
٨	عدد اعضاء مجلس الوزراء الذين لم يحضروا جلسات البرلمان على الرغم من وجود طلب من اعضاء البرلمان	٠
٩	عدد اعضاء مجلس الوزراء الذين حضروا جلسات البرلمان بناءا على رغبتهم	٠
١٠	عدد استجوابات اعضاء مجلس الوزراء	٠
١١	عدد اجتماع اللجان	١٣
١٢	عدد تقارير اللجان حول مشاريع القوانين في الدورة الخريفية للبرلمان ٢٠١٧	٢
١٣	عدد تقارير اللجان حول مشاريع القوانين والتي كان يجب ان تكتب ولم تكتب	٢٦٠
١٤	عدد الاسئلة الموجهة للحكومة من قبل الاعضاء	٠
١٥	عدد الاسئلة الموجهة للحكومة من قبل الاعضاء والتي تم الرد عليها	٠
١٦	عدد الاسئلة الموجهة للحكومة من قبل الاعضاء والتي لم يتم الرد عليها	٠

النتائج

اولا: انه خلال الدورة المنعقدة تم عقد خمس جلسات للبرلمان وان ذلك لايتفق مع العمل البرلماني

ثانيا: انه خلال الدورة الرابعة للبرلمان ولحين اعداد هذا التقرير والتي امتدت لاكثر من اربعة سنوات قامت باصدار ٢٠ قانون و٧ قرارات على الرغم من اجرائها ١٦٢ قراءة اولى لمشاريع القوانين

ثالثا: ان البرلمان لم تتمكن لحد الان متابعة محاسبة الحكومة حول كيفية تصدير النفط ومعرفة تفاصيل العقود النفطية.[١] على الرغم من المصادقة على القانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٥ الخاص بانشاء صندوق العائدات النفطية والغازية، ولكن الحكومة اتخذت العديد من الاجراءات دون احترام عن هذا القانون والاصغاء الى البرلمان وان البرلمان لم يتمكن من محاسبة الحكومة، ولم تتمكن من طرح السؤال التالي هل تم صرف رواتب الموظفين من عائدات النفط او من القروض؟ واذا تم صرف الرواتب من اموال تصدير النفط لماذا قمتم بالاقتراض ؟؟واذا قمتم باستخدام اموال القروض لصرف الرواتب فاين ذهبت اموال تصدير النفط؟؟

رابعا: لم يتم استجواب اي من وزراء الحكومة من قبل البرلمان ولم يحضروا الى البرلمان.[٢]

خامسا: لم تتمكن اللجان المعنية في البرلمان من ممارسة نشاطاتها بالشكل المطلوب في مراقبة الحكومة ومتابعة المشاريع التي تم تخصيص لها الموازنات في السنوات الماضية ولاتزال مستمرة على الرغم من ان ديوان الرقابة يجب ان يقوم ايضا بمتابعة ذلك

---

[١] ان المادة (٤٢) من لنظام الداخلي تنص على

١- ان االلجان الدائمة يحق لهم عن طريق نائب رئيس البرلمان ان يطالبوا الدوائر الرسمية والمنظمات الجماهيرية والمهنية بتزويدهم بالمعلومات المطلوبة الخاصة بالمواضيع المطروحة

٢- انه في حالة قيام هذه الجهات والمشار اليهم في الفقرة اعلاه بعدم تزويد اللجان الدائمة بالمعلوماتفانه يتم ابلاغ رئيس الحكومة عن طريق رئيس البرلمان بذلك وانه في حالة عدم الرد على طلب البرلمان فان هذا الموضوع يعرض على البرلمان لبحثة

[٢] في المادة (٦٩) من النظام الداخلي اشار الى:

١- انه في حالة قيام اي عضو من اعضاء البرلمان بطرح سؤال على احد اعضاء السلطة التنفيذية فيجب ان يتم توجيه السؤال بشكل مكتوب

٢- وان رئيس البرلمان يقوم بايصال السؤال الى السلطة التنفيذية بعد وضعه على برنامج عمل اول جلسة بعد ابلاغ السلطة التنفيذية ويتم تحديد موعد مناقشته بعد اسبوع في حالة استعجال البرلمان وموافقة عضو السلطة التنفيذية على ذلك.

سادسا من مجموع مشاريع القوانين المرسلة الى لجان البرلمان والتي بلغت ٣٦٢ مشرع قانون تم كتابة ١٢٣ تقرير من قبل جميع لجان البرلمان اي انه لحد الان لم يتم كتابة ٢٤١ تقرير وان ذلك يتناقض مع النظام الداخلي.[١]

سابعا: انه خلال الدورة الخريفية المنعقدة من مجموع ٢٢ لجنة سبعة لجان فقط عقدت اجتماعات واذا كانت اوضاع البرلمان طبيعية كان يفترض ان تجتمع هذه اللجان مرة واحدة اسبوعيا

ثامنا: انه من الملاحظ انه لايوجد اي اهتمام بدور للبرلمان في الساحة السياسية في اقليم كردستان وانه تم تهميش دورها في الاحداث المهمة والمصيرية على الرغم من انه وفقا للقرار رقم ١ لسنة ٢٠٠٥ تلزم القيادة السياسية في اقليم كردستان العودة الى البرلمان في القرارات المصيرية ولكن لم يحدث ذلك وعلى سبيل المثال موضوع الاستفتاء وكركوك والحوار مع الحكومة المركزية ومشاكل طوزخورماتو ومشكلة الرواتب والموازنة وتظاهرات مواطني اقليم كردستان بالاضافة الى المواضيع الاخرى المهمة

تاسعا: ان المدة القانونية لرئيس هيئة حقوق الانسان قد انتهت منذ (٢٠١٧/١/١٧) وان كان يفترض ان يتم ايجاد حل لذلك وفقا للقوانين ولكن لم يتم اتخاذ اي اجراء وان ذلك يتناقض مع القوانين

عاشرا: ان المدة القانونية لرئيس هيئة النزاهة قد انتهت منذ (٢٠١٧/٥/١٣) وان كان يفترض ان يتم ايجاد حل لذلك وفقا للقوانين ولكن لم يتم اتخاذ اي اجراء وان ذلك يتناقض مع القوانين

حادية عشر: تم تسجيل حالات انتهاك النظام الداخلي كثيرة في هذه الدورة

ثانية عشر: ان هدف الاطراف السياسية في تفعيل البرلمان في هذا التوقيت كان من اجل تمديد عمر البرلمان وعدم اجراء الانتخابات

ثالثة عشر ان خطاب جميع الاحزاب السياسية لم تتطابق مع افعالها

رابعة عشر: ان تعطيل البرلمان كان له تاثيرات سلبية وسيئة على المؤسسات والاجهزة الحكومية الاخرى فعلى سبيل المثال بان هيئات حقوق الانسان وديوان الرقابة وهيئة النزاهة ومفوضية الانتخابات توقفت معظم نشاطاتها ولا تمارس بالشكل بالمطلوب

خامسة عشر: ان لجان البرلمان في الدورة الخريفية المنعقدة لم يجروا اي متابعة او اجتماع ولم يعدوا اي تقرير حول القوانين ولم يمارسوا نشاطهم بالشكل المطلوب، وان ذلك سببه تعطيل البرلمان بسبب ان تعطيل البرلمان سيؤدي الى تعطل اللجان بشكل اوتوماتيكي

---

[١] في الفقرة رقم (٤) من المادة رقم (٧١) في النظام الداخلي للبرلمان اشارت الى رفع تقرير مشترك من اللجنتين بعد صياغته من قبل اللجنة القانونية بعد ١٠ ايام من احالته الى اللجنتين ويتم القيام بذلك خلال خمسة ايام في حال وجود طلب بالاستعجال في النظر فيها

سادسة عشر ان عدم تطبيق القوانين والقرارات والتوصيات الصادرة من قبل البرلمان من السلطات التنفيذية

سابعة عشر انه تم انتهاك القوانين وانه تم منع واهانة اعضاء البرلمان والاعتداء عليهم فقد تعرضت العضو (د. بهار محمود) الى اعتداء في قضاء شقلاوة يوم (٢٠١٧/٨/٢٠) وقد تعرض العضو (فرهاد سنكاوي) الى الاختطاف والاهانة والتعذيب من قبل مسلحين مجهولين يوم (٢٠١٧/٨/٢٠) في مدينة السليمانية ، وتعرض العضو (رابون معروف) الى الاعتداء والاهانة والتعذيب يوم ٢٠١٧/١٠/٢٩ داخل حرم البرلمان

التوصيات

١–يجب اجراء الانتخابات في موعدها المحدد والعودة الى المواطنين وانتخاب برلمان جديد وتشكيل حكومة جديدة

٢–يجب على البرلمان ان يقوم بتحديد موعد وتاريخ انتهاء مدته القانونية وليس الاشارة الى الدورات المنعقدة كون ان ذلك يحمل اجتهادات وتفسيرات مختلفة حوله وان يتم تحديد موعد اجراء الانتخابات بالتنسيق مع الحكومة والمفوضية

٣–ايقاف الانتهاكات والتي تتم للنظام الداخلي وعدم تكرارها وتطبيق النظام الداخلي

٤–ان تكون جلسات البرلمان مفتوحة وان يتم اذاعتها في القنوات الاعلامية كي يطلع المواطنين على ممثليهم في البرلمان

٥–اجبار الحكومة من قبل البرلمان على مبدا الشفافية في مجال العائدات والموازنة وفي بيع النفط

٦–اجبار المفوضية من قبل البرلمان على تنقية سجل الناخبين واجبار الوزارات المعنية بالتعاون معها

٧–ابتعاد اعضاء البرلمان من مختلف الكتل السياسية عن الاجندات الحزبية الغير الصائبة والسياسات الحكومية الفاشلة وان يمارسوا دورهم الرقابي.

الملحق رقم (١)

ملخص النشاط البرلماني منذ بداية بدء اعماله ولحد الان

(٢٠١٣/١١/٦-٢٠١٧/١١/١٥)

ر	العنوان	الرقم
١	عدد جلسات البرلمان	٧٦
٢	عدد فقرات العمل	٢١٩
٣	عدد فقرات العمل المنفذة	١٣٦
٤	عدد فقرات العمل الغير المنفذة	٨٣
٥	عدد مشاريع القوانين والتي تم اجراء القراءة الاولى لها	١٦٢
٦	عدد القوانين المصادقة عليها	٢٠
٧	عدد القرارات المصادق عليها	٧
٨	عدد اعضاء مجلس الوزراء الذين تم المطالبة بحضورهم في جلسات البرلمان	٣٢
٩	عدد اعضاء مجلس الوزراء الذين حضروا جلسات البرلمان بناءا على طلب اعضاء البرلمان	١٣
١٠	عدد اعضاء مجلس الوزراء الذين لم يحضروا جلسات البرلمان على الرغم من وجود طلب من اعضاء البرلمان	١٩
١١	عدد اعضاء مجلس الوزراء الذين حضروا جلسات البرلمان بناءا على رغبتهم	٢
١٢	عدد استجوابات اعضاء مجلس الوزراء	٠
١٣	عدد اجتماع اللجان	٤١٥
١٤	عدد تقارير اللجان حول مشاريع القوانين	١٢٣
١٥	عدد تقارير اللجان حول مشاريع القوانين والتي كان يجب ان تكتب ولم تكتب	٢٦٠
١٦	عدد الاسئلة الموجهة للحكومة من قبل الاعضاء	٤٤٣
١٧	عدد الاسئلة الموجهة للحكومة من قبل الاعضاء والتي تم الرد عليها	٣١١
١٨	عدد الاسئلة الموجهة للحكومة من قبل الاعضاء والتي لم يتم الرد عليها	١٣٢
١٩	عدد غيابات اعضاء البرلمان في الجلسات (لم نحصل على نسبة الغيابات في الجلسات الاخيرة لذلك تم وضع الارقام السابقة)	٩٧٠

الملحق رقم (٢)

نص التوصيات المصادق عليها من اجل تنفيذ الاستفتاء في ٢٥ ايلول المقبل

في الجلسة الطارئة لبرلمان اقليم كردستان والذي عقد في ١٥ ايلول ٢٠١٧ تمت المصادقة على النقاط التالية:

١–يقوم برلمان اقليم كردستان بتكليف المفوضية العليا المسقلة للانتخابات والاستفتاء في اقليم كردستان لاجراء الاستفتاء العام في يوم ٢٥ ايلول ٢٠١٧ والتي تصادف يوم الاثنين في اقليم كردستان والمناطق الكردستانية خارج الاقليم.

٢–برلمان اقليم كردستان تصادق على جميع الخطوات المتخذة من قبل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والاستفتاء وجميع الاطراف المعنية بهدف انجاح الاستفتاء

٣–ان المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والاستفتاء في اقليم كردستان تعتمد على قانون انتخابات اقليم كردستان المرقم ١ لسنة ١٩٩٢ المعدل لاجراء الاستفتاء وقانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والاستفتاء رقم ٤ لسنة ٢٠١٤ وجميع القوانين ذات العلاقة

٤–ان برلمان اقليم كردستان تخير جميع الاطراف لاتخاذ الاجراءات او القرارات للوصول الى حق تقرير المصير وجميع حقوق الشعب الكردي بالشكل الذي يضمن الرجوع الى البرلمان في القضايات المصيرية وانه يتم تكليف المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بالتنسيق مع هذه الجهات.

٥–جميع النقاط المذكورة اعلاه في الخاصة بالاستفتاء والمعلنة في ٢٥–٩–٢٠١٧

الملحق رقم (٣)

نص رسالة مسعود البارزاني الى البرلمان

الى رئاسة برلمان اقليم كردستان

بعد التحية

بموجب القرار الصادر من رئاسة الاقليم المرقم ١٢٨ في٢٠١٧/٧/١٢ طالبنا باجراء الانتخابات البرلمانية ورئاسة الاقليم في يوم (٢٠١٧/١١/١) ولكن بسبب الاوضاع السياسية والامنية والاجرائية وعدم وجود مرشحين قامت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والاستفتاء بتجميد اجراءات التحضير لاجراء الانتخابات

وحول منصب رئاسة الاقليم فانني ارفض الاستمرار في منصب رئيس الاقليم بعد٢٠١٧/١١/١ ويجب عدم تمديد قانون رئاسة الاقليم او تمديد المدة القانونية لرئاسة الاقليم، ولهذا فانني اطالب بعقد جلسة للبرلمان من اجل عدم السماح بحدوث فراغ قانوني في صلاحيات ومهام رئيس الاقليم ومعالجة هذا الموضوع في اقرب وقت ممكن

وانني كمسعود البارزاني ساستمر كمقاتل بيشمركة مع شعبي وقوات البيشمركة في النضال من اجل تحقيق الحقوق المشروعة للشعب الكردي والحفاظ على المكتسبات المتحققة للشعب الكردي

مسعود البارزاني

٢٠١٧/١٠/٢٨

الملحق رقم (٤)

برلمان الكوردستاني يرد على قرارات الحكومة العراقية

بمشاركه ٦٢ عضوا من اعضاء برلمان اقليم كردستان عقد برلمان اقليم كردستان جلسة استمرت للساعة الثامنة والنصف من مساء يوم السبت الموافق ٣٠-٩-٢٠١٧ ،وكانت الجلسة مخصصة للقرارات المتخذة من قبل الحكومة والبرلمان العراقي، وقامت باصدار جملة من القرارات، وفي الختام طالب بفتح باب الحوار من اجل معالجة المشاكل واستقبال اي مقترحات في سبيل حل المشاكل بين الطرفين بالطرق السلمية ، واشارت الى النقاط التالية:-

-ان برلمان اقليم كردستان يهنا الشعب الكردي بمناسبة نجاح عملية الاستفتاء الخاص باستقلال اقليم كردستان والتي اجريت خلال عملية ديمقراطي مدنية وقد عبر عنها الشعب الكردي عن تطلعاته بحرية امام العالم اجمع، واجري استنادا للاسس والقوانين والقواعد الدولية والدستور العراقي والسلطات الرسمية والتي تقوم بتكليف اقليم كردستان بتنفيذ نتائج الاستفتاء والتي اجريت في ٢٥-٩-٢٠١٧

-ان برلمان اقليم كردستان يدعم ويصادق على البيان الصادر من مجلس وزراء حكومة اقليم كردستان المرقمة ٣١ في تاريخ ٢٨-٩-٢٠١٧ والتي كانت مخصصة للرد على قرارات مجلس النواب العراقي والحكومة العراقية الاتحادية، وتؤكد على انه يجب على الحكومة ان تعمل بالقرارات الصادرة والمعمولة في اقليم كردستان

-نطالب المجتمع الدولي والدول المجاورة ودول المنطقة احترام رغبات وتطلعات الشعب الكردي الخاصة بحق تقرير المصير وان برلمان اقليم كردستان يؤكد للدول المجاورة والمنطقة بان الاستفتاء لن يشكل تهديدا على الامن القومي لاي بلد وان الاقليم سيكون عامل استقرار في المنطقة وسيكون كما كان في المستقبل.

-ان قرارات مجلس النواب العراقي لايمكن تطبيقها في اقليم كردستان بموجب المادة ١٢١ في الدستور العراقي والقرار رقم ١١ لسنة ١٩٩٢ الصادرة من قبل برلمان اقليم كردستان والذي ينص على عدم تطبيق اي قرار او قانون لحين اصدار قرار من قبل برلمان اقليم كردستان بتطبيقها في اقليم كردستان

-ان برلمان اقليم كردستان يرفض القرارات الصادرة من قبل مجلس النواب العراقي في الاجتماع رقم ٢٣ في تاريخ٢٧ -٩-٢٠١٧ والتي كانت ردا على اجراء الاستفتاء في اقليم كردستان والمناطق الكردستانية خارج الاقليم للاسباب التالية:

اولا: ان الفقرة الاولى من من قرار مجلس النواب العراقي يتناقض مع النظام الاتحادي والاسس الديمقراطية والتي تم تثبيتها في المادة الاولى من الدستور، وتتناقض مع المادة الثامنة في الدستور والتي تشير الى ان العراق يحترم المبادئ الدولية وان اجراء الاستفتاء في ٢٥-٩-٢٠١٧يستند الى الدستور العراقي وميثاق الامم المتحدة والميثاق الدولي لسنة ١٩٦٦ والذي صادق عليها العراق بموجب القانون رقم ١٩٣ لسنة ١٩٧٠

ثانيا: ان قرار اجراء الاستفتاء تم اجرائه بموجب قواعد حق تقرير المصير والتي من القواعد الامرة على مستوى القانون الدولي حيث انه لايحق لاي دولة تعارض هذه المبادئ ولكن مجلس النواب العراقي اعتبر ماقام به الشعب الكردي جريمة وطالب بمحاسبة المشاركين في العملية قضائيا.

ثالثا: وحول قرارات الزام القائد العام للقوات المسلحة بنشر القوات الاتحادية في المناطق الكردستانية خارج الاقليم فانها تتعارض مع الفقرة الاولى من المادة التاسعة من الدستور والتي اشارت الى عدم جواز استخدام القوات المسلحة والاجهزة الامنية ضد مكونات الشعب العراقي او لحل الخلافات السياسية فضلا عن المادة ١٤٠ من الدستور العراقي اشار الى ضرورة تحديد مصير المناطق الكردستانية خارج الاقليم عن طريق الاستفتاء وليس عن طريق استخدام القوة للسيطرة على هذه المناطق، ومنح القائد العام للقوات المسلحة في اقليم كردستان اتخاذ جميع التدابير اللازمة بهدف حماية امن واستقرار وحماية هذه المناطق.

رابعا: ان القرارات الوزارية الصادرة من مجلس الامن الوطني العراقي والمشار اليه في الفقرة الثالثة من قرارات مجلس النواب العراقي لايمكن تطبيقها في اقليم كردستان وانها خارج نطاق صلاحيات الحكومة العراقية الاتحادية، وان اقليم كردستان بموجب القانون رقم ٤ لسنة ٢٠١١ يمتلك مجلس للامن الخاص به

خامسا: ان قرارات الحكومة العراقية باغلاق المنافذ الحدودية ليست من صلاحيات الحكومة الاتحادية ولم يتم الاشارة اليها في المادة ١١٠ من الدستور العراقي وانه بموجب المادة ١١٥ من الدستور العراقي اي مادة لم يتم ذكرها هي من صلاحيات حكومات الاقاليم والمحافظات.

سادسا: حول الحقول النفطية والتي تقع ضمن سياسات النفط والغاز لم يتم الاشارة اليها في المادة ١١٠ من الدستور العراقي ولكنه تم معالجة هذا الموضوع ضمن المادة ١١٢ من الدستور العراقي ولذلك فهي ليست من صلاحيات الحكومة الاتحادية.

سابعا: حول قرارات اغلاق الممثليات والمكاتب الدولية في اقليم كردستان ان هذا الحق هو حق دستوري وقانوني مكتسب لاقليم كردستان وان الغاء رخص فتح هذه الممثليات والمكاتب الدولية بدون ان يكون اقليم كردستان قد قام بمخالفات للقواعدة العمل والتعامل مع هذه اللممثليات والمكاتب الدولية تمثل استخدام غير شرعي للسلطات فضلا عن هذا الموضوع يدخل ضمن القانون الدولي العام وتم معالجة هذا الموضوع في اتفاقية فينا للعلاقات الدبلوماسية والقنصلية لسنة ١٩٦٣ والتي تنظم العمل الدبلوماسي والقنصلي

–ان برلمان اقليم كردستان يرفض جميع القرارات الصادرة من السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية التابعة للحكومة العراقية والتي تم اصدارها كرد فعل على اجراء الاستفتاء

في الختام ان برلمان اقليم كردستان ومن منظور الايمان بمبدا السلم بين الشعوب وحسن الجوار نؤكد على ضرورة ايجاد الطرق السلمية لحل المشاكل الحالية، ومن اجل الوصول الى ذلك فعلى الجهات المعنية اتباع الخيارات لبناء حوار بناء بين الطرفين ويطالب برلمان اقليم كردستان المجتمع الدولي واصدقائنا ان يدينوا قرارات مجلس النواب العراقي والحكومة العراقية وان يتخذوا المواقف ضدها ، كون اننا نعتبر ان هذه القرارت عقاب جماعي للشعب الكردي بمختلف مكوناته واننا نشيد بمبادرة سماحة اية الله العظمى السيد علي السيستاني لفتح باب الحوار والحل السلمي للمشاكل ونرحب باي مساعي دولية او شخصية لبدا الحوار والمفاوضات.

الملحق رقم (٥)

بيان كتلة حركة التغيير

يمر الشعب الكردي باوضاع حساسة نتيجة للسياسات الخاطئة والحزبية الضيقة للحزبين الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني ومعاونيهم في موضوع الاستفتاء وعلاقات الاقليم مع الحكومة العراقية، واننا ككتلة حركة التغيير في برلمان الاقليم ندين بشدة الاعتداءات والهجمات العسكرية على المناطق المتنازع عليها ويجب عدم استخدام الاستفتاء كذريعة للاعتداء على الحقوق القومية والوطنية للشعب الكردي ومن هذا المنطلق نؤكد على ان الحقوق الاساسية والدستورية غير قابلة للمساومة باي شكل من الاشكال وانه من اجل تثبيت الحقوق الدستورية لشعب كردستان والمناطق المتنازع عليها يجب تشكيل حكومة مؤقتة تعمل على تثبيت هذه الحقوق

واننا نرفض استمرار الاوضاع الغير القانونية في اقليم كردستان وندعو الى تشكيل حكومة مؤقتة لمواجهة المشاكل والتحديات في هذه المرحلة واجراء استعدادات حقيقية لاجراء الانتخابات وفقا للمعايير الديمقراطية والدولية

ايها المواطنين الاعزاء

في ظل الاوضاع الحالية الغير الطبيعية ان هذه الاحزاب بدلا من الاعتراف بالسياسات الخاطئة والاسلوب السئ في الادارة قاموا بعقد جلسة للبرلمان لتنفيذ اجندات حزبية، وانهم مثلما قاموا بتعريض اقليم كردستان الى مخاطر كبيرة بسبب القرارات الحزبية والشخصية وانهم يعملون اليوم على اتخاذ قرارات غير ديمقراطية واجراء انقلاب على الشرعية وتمديد المدة القانونية للبرلمان

واننا في حركة التغيير نرفض تمديد المدة القانونية للبرلمان والمؤسسات لاهداف حزبية وشخصية وان هؤلاء يسعون الى الاستفادة من فرصة عدم وجود دستور وانتهاك المبادئ القانونية من اجل حماية الحقوق والاحتماء بالقوانين كون ان هذا التمديد يمثل انتهاك صارخ لحقوق الناخب مثلما حصل في تمديد مدة البرلمان استنادا الى عدة قوانين في الدورات السابقة وتمديد مدة رئاسة اقليم كردستان وفقا لقانون رقم ١٩ لسنة ٢٠١٣ واننا في حركة التغيير نعلن بان الاوضاع الحساسة الحالية ليست حجة لاستمرار الاوضاع الغير القانونية وانتهاك الحقوق في الاقليم،وان والعكس صحيح ان الوقت حان للمراجعات والابتعاد واستقالة الذين كان لهم يد في خلق الاوضاع الحالية بسبب مساعيهم للاستحواذ على السلطة، ويجب معاقبتهم من قبل المواطنين عن طريق انتخابات نزيهة.

وان جميع الذين يصوتون لصالح تمديد المدة القانونية للبرلمان يشاركون مرة اخرى في الاساءة الى التجربة الديمقراطية في الاقليم والقفز فوق الشرعية الديمقراطية للبرلمان وحق الناخبين.

واننا نعلم بانه في ظل الاوضاع الحالية لايمكن اجراء انتخابات ولكن يجب ان يعلم المواطنين بان الحزب الديمقراطي والاتحاد الوطني الكردستاني ومعاونيهم قاموا في هذه الجلسة للبرلمان بخلق الاوضاع التي يستحيل فيها اجراء الانتخابات حيث ان برنامج جلسة اليوم كانت نفس برنامج عمل جلسة قبل احداث كركوك وطوزخورماتو والمناطق الاخرى

ان مايحدث في البرلمان تثبت الحقيقة االتي اشرنا اليها في ١٥-٩ بان تفعيل البرلمان لم يكن من اجل حل المشاكل والاوضاع الاقتصادية للمواطنين وانما كانت مسعى لمنح الشرعية للاجندات والمصالح الحزبية

واننا في حركة التغيير ندين هذه الافعال الغير القانونية ونعاهد مواطنين اقليم كردستان وناخبينا بان نستمر في الدفاع عن حقوقهم ومطاليبهم

كتلة حركة التغيير

الملحق رقم (٦)

بيان كتلة الاتحاد الاسلامي الكردستاني

ايها المواطنين الاعزاء

اننا في كتلة الاتحاد الاسلامي الكردستاني عندما سعينا الى تفعيل دور البرلمان كان من اجل ان يمارس دوره في حسم القضايا المصيرية وتحسين اوضاع المواطنين وانهاء نظام الادخار الاجباري الجائر، وان يساهم البرلمان في اتخاذ القرارات الجريئة في الكوارث والاحداث ، وانه في الوقت الذي تم فيه عقد الاتفاقات السرية والمشبوهة تم التنازل عن اجزاء واسعة من اراضي اقليم كردستان و خيانة دماء الفي شهيد ونضال الشعب الكردي وتم اهانة كرامة الشعب الكردي وتم اجبار قوات البيشمركة على ترك خنادقهم وكسر معنوياتهم.

وبدلا من ان يقوم برلمان اقليم كردستان بمحاسبة المتسببين والمقصرين في هذه الاحداث الحالية المؤلمة والمفاجئة والفوضى الناجمة عنها والتي ادت الى خلق حالة من الحزن والاسى لدى جميع المواطنين في الاجزاء الاربعة من كردستان وجميع انحاء العالم.

وبدلا من اغاثة النازحين من كركوك وطوزخورماتو والمناطق الكردستانية الاخرى واستشهاد واصابة عشرات المواطنين والبيشمركة والمتطوعين واحراق منازل مئات منازل المواطنين الكرد واهانة العلم الكردي من قبل اعداء شعبنا فان البرلمان واعضاء البرلمان والكتل البرلمانية بدلا من القيام بذلك ولكنه يتم اشغالهم بموضوع تأجيل موعد اجراء الانتخابات في الوقت الذي اشارت فيه المفوضية بانه هنالك عقبات قانونية ولوجستية ومادية امام استمرار عملية التحضير للانتخابات، واننا في كتلة الاتحاد الاسلامي الكردستاني قمنا بمقاطعة جلسة البرلمان لهذا اليوم والتي كان يفترض ان يتم فيها بحث الاوضاع الحالية السيئة والغير الواضحة والفوضى في الاقليم

وفي النهاية نطالب مواطني اقليم كردستان ان يعلموا جيدا بان الاوضاع الحالية ستزول وان ارادة الشعب الكردي الساعية للاستقلال والحرية والعدالة ستنتصر وان شعبنا سوف لم يفقد الامل بدا وان وحدة الصف الكردي هو الضامن الوحيد لحماية مكتسباتنا وان نقف على ما فقدناه وان نتعض مما حدث وان نحرر الاراضي المتبقية

.

كتلة الاتحاد الاسلامي الكردستاني

٢٠١٧/١٠/١٨

الملحق رقم (٧)

بيان كتلة الحركة الاسلامية

ان اجتماع رؤساء الكتل واللجنة القانونية مع مفوضية الانتخابات كانت تهدف الى تهيئة الاوضاع لتنفيذ اجندات الاطراف المتفقة على تاجيل موعد اجراء الانتخابات في الاقليم وانهم يسعون الى تطبيق ذلك عن طريق البرلمان وان راي كتلة الحركة الاسلامية هي بالشكل التالي

اذا عجزت المفوضية عن اجراء الانتخابات البرلمانية ورئاسة الاقليم في ١/١١ كان يفترض ان لاتبدي استعدادها لاجراء الاننتخابات من ثم الانسحاب من ذلك.

وان الاوضاع مهما كانت فان الانتخابات ضرورية في جميع المناطق بما فيها مدينة كركوك وجميع المناطق الكردستانية التي تم اجراء الاستفتاء فيها وحول هذا الموضوع يجب ان يقوم البرلمان بتحديد عدد اعضاء كركوك والمناطق الاخرى او ان تقوم بتعديل القانون واذا كانت المفوضية بحاجة الى وقت اكثر فانه من الطبيعي منحهم ٣٠–٤٠ يوما اضافيا

وانه يجب عدم التحجج بالاوضاع الحالية في كركوك لتاجيل موعد اجراء الانتخابات حيث ان العراق فقد ثلث اراضيه ولكنه كان يقوم باجراء الانتخابات في موعدها واننا مؤمنين اذا لم يحدث اي مشاكل بين الاحزاب التي انجحت عملية الاستفتاء وخاصة الاطراف التي تمتلك القوة مثل الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني لن يحدث اي امر سيء ومفاجيء وانه سنتمكن من الانتصار على جميع التحديات الخطيرة وسنتمكن من القضاء على احلام الحشد الطائفي والاعداء

ون المفوضية الانتخابات متهمة بانها لم تتمكن من القيام بواجباتها في الوقت المطلوب وانها تقوم بتمديد المدد القانونية للاطراف الاخرى وليست جدية في تطبيق مضمون قانون الانتخابات وان افضل دليل على ذلك هو عدم قيامها بتنقية سجل الناخبين لحد الان.

واننا نرفض تاييد تاجيل موعد الانتخابات بسبب انها ستؤديي الى تعقيد الاوضاع الحالية وخلف فراغ قانوني في البرلمان والحكومة

شوان قلادزيي

الملحق رقم (٨)

سكرتير البرلمان يقدم استقالته

نص طلب الاستقالة المقدمة من سكرتير البرلمان

بسم الله الرحمن الرحيم

الى رئاسة برلمان اقليم كردستان

الموضوع – استقالة

ايها السادة.. استنادا للنظام الداخلي للبرلمان اقليم كردستان (١) لسنة ١٩٩٢ المعدلة في المادة ١٣، تم منحي الثقة سكرتيرا لبرلمان اقليم كردستان في ٢٩–٤–٢٠١٤ وباغلبية اصوات اعضاء البرلمان ، ومنذ ذلك الوقت مارست مهامي سكرتيرا لبرلمان مثلما جاء في المادة ١٩ من النظام الداخلي للبرلمان ،بالاضافة الى مهامي المشتركة مع زملائي الواردة في المواد ٢٠–٢١ في النظام الداخلي، وقمت بتادية هذه المهام على اكمل وجه وقد قمت بتنفيذ تلك المهام بالتعاون مع رئيس البرلمان ونائبه وبالتنسيق مع رؤساء الكتل في البرلمان كي تكون هذه المؤسسة مرجعا سياسيا وقانونيا للمواضيع المهمة في الاقليم ،وان يكون البرلمان مؤسسة تشريعية قوية وبنفس قوة السلطات الاخرى في الاقليم وان تكون فعالة وتعمل على خدمة المواطنين، ونشكر على الله على اننا قمنا بتنفيذ مهامنا بالصورة المطلوبة وكانت بمثابة فخر لنا وللمرحلة والعمل البرلماني، حيث يجب ان يكون الشخص المسؤول والمنتخب صادقا مع الذين منحوهم الثقة من الناخبين وان يكون ملتزما باليمين الذي اقسم عليه امام الله بان يكون مخلصا وملتزما بالقوانين.

وهنا ساشرح للجميع اسباب قيامي بهذه الخطوة للراي العام ولاعضاء البرلمان باختصار:–

١– خلال الفترة الماضية والتي كان فيها برلمان الاقليم مفعلا قمنا باصدار العديد من القوانين المهمة الخاصة بالاوضاع السياسية والاجتماعية واوضاع المواطنين ومستقبل المواطنين وبلدنا، ولكن مع الاسف لم يتم تنفيذ ما تم الاشارة اليه في الفقه الدستوري الذي يشير الى ان سلطة البرلمان اعلى من السلطات الاخرى وبامكانها محاسبة السلطة التنفيذية في حال وجود خروقات حيث كانت هنالك ارادة قوية من قبل احزاب السلطة لفرض هيمنتهم على البرلمان كي لا يكون حرا ومستقلا

٢– مثلما موجود في المادة ١٢٠ من الدستور العراقي فان اقليم كردستان يحق له ان يمتلك دستورا ، واننا سعينا في هذا المجال وبذلنا مساعي كبيرة لتحقيق ذلك دون التوصل الى اي نتيجة بسبب انه تم خلق عقبات كبيرة امامنا،و بعد مضي ٢٦ سنة من ممارسة السلطة في اقليم كردستان والتي تسعى الى ان تكون دولة مستقلة في الوقت الحاضر لم يتحقق ذلك في الوقت الحاضر، وان اهمية هذه الوثيقة تكمن في انها تشير الى فصل السلطات واختيار المحكمة الدستورية واحترام المؤسسات بشكل اكبر.

٣- بذل مساعي كبيرة من اجل تحسين اوضاع المواطنين وتنمية البنى التحتية في اقليم كردستان والشفافية ومكافحة الفساد والعدالة بين العائدات والمصروفات في اطار صندوق العائدات النفطية والغازية في الاقليم ولكنه لم يتم انشاء هذا الصندوق لحد الان ولم يتم بناء البنى التحتية واقتصادي قوي في الاقليم بل تم فرض نظام الادخار الاجباري بشكل غير قانوني على المواطنين وانه تم تقليل رواتب الموظفين الى الربع، وان اوضاع الحياتية في الاقليم هي في خطر ولم يتم احترام البرلمان والقوانين في هذا الموضوع.

٤- خلال المساعي لفرض الحكم الرشيد وممارسة السلطة في اقليم كردستان اثبتت الاوضاع الى وجود حاجة الى تاسيس عدد من المفوضيات والمؤسسات والهيئات المتنوعة، واننا تمكننا من تاسيس عددا منها ولكنه تم ابطال جميعها من مهامها الوطنية حيث ان موضوع الاستفتاء والتي كانت من القضايا الحساسة وكان يجب ان يتم التصويت عليها من قبل البرلمان وان تنظم بقانون صادر من البرلمان ولكنه لم يتم ذلك ولم يتم احترام هذه المؤسسة وتم تسيس هذا الموضوع وفق سياسات خاطئة ،مما ادى الى نتائج لايمكن لاي احد ان يتنبا ماذا سيحدث لمستقبل الاقليم بسببها.

٥- اننا سعينا ان يمارس البرلمان دوره الرقابي بشكل حقيقي على الحكومة، حيث تم خلال سنتين من عمر البرلمان بتوجيه اسئلة واستفسارات للوزراء بقدر الاستفسارات والتي وجهت للوزراء خلال الدورة الثالثة، والتي وصفت بانها كانت نشيطة بهدف ممارسة الدور الرقابي ومتابعة اوضاع المواطنين بالاضافة الى الاستجوابات واجتماع اللجان مع الوزراء في مبنى البرلمان واستضافة رئاسة الحكومة وعدد من الوزراء في الجلسات الاعتيادية للبرلمان، ولكن الاخرين كانوا ينظرون الى هذه الاجراءات والخطوات بانها غريبة من قبل البرلمان وكانوا يصفون البرلمان بانها مؤسسة اضافية لا اهمية لها ،وانه تم الابقاء على هذا الدور بشكل غير كامل وان الاحزاب الحاكمة لم يسمحوا لنا بممارسة سلطاتنا بالمقابل هم استمروا في نشاطاتهم.

٦- كان يفترض ان يتم تحويل البرلمان والتجربة السياسية في اقليم كردستان الى تجربة ناجحة ومتطورة معاصر للحريات للاجزاء الاخرى من كردستان ولكنه لم يحدث ذلك فعلى سبيل المثال فانه تم المصادقة على قرار ارسال قوات البيشمركة لدعم كوباني ضد اخطار تنظيم داعش ولكنه مع الاسف لم ننجح في الداخل وان علاقاتنا مع الاجزاء الاخرى من كردستان ضعيفة وليست بالمستوى المطلوب

٧- ان الدورة البرلمانية قد ورثت من الدورة السابقة احدى المشاكل الكبيرة والتي كان يجب ان يتم حلها حلال سياسيا وهو موضوع رئاسة اقليم كردستان وكان يجب حلها دون شخصنة الموضوع وفي اطار القوانين،وعلى الرغم من المساعي المبذولة من قبل رئاسة البرلمان وقيامنا بزيارة قادة الاحزاب السياسية في الاقليم ولكن بدلا من حل هذا الموضوع بشكل قانوني الصحيح تم تعطيل البرلمان حيث ان الاجراءات الامنية والعسكرية عطلت البرلمان لمدة قاربت على السنتين، حيث ان هذه المؤسسة لم تمارس نشاطها بالشكل المطلوب، وبعد ان تم اعادة تفعيل البرلمان مرة اخرى فان برلمان الاقليم يعقد جلساته بدون هيئة رئاسة وانه في

ذلك خرق قانوني كبير للقوانين وللمواد والفقرات الواردة في النظام الداخلي للبرلمان، وانها ادت الى عدم استكمال صورة البرلمان بالشكل المطلوب.

٨– انه من مجموع خمس مناصب سيادية في البرلمان والحكومة حصلت الجماعة الاسلامية على منصب واحد كاستحقاق انتخابي ولكن الاتفاقات السياسية الخارجة عن اطار الطرق القانونية تم وضع اليد على الحق وممارسة الاخطاء التاريخية الماضية.

للاسباب الواردة انفا ومن قناعتي الكاملة بانه يجب ان يكون الهدف من الحصول على المناصب هو تقديم الخدمات وان القيام بذلك لها اثار ايجابية على اوضاع المواطنين والافراد في الاقليم ومن قناعتي الشخصية بانني لست نادما على جميع النشاطات التي قمت بها في الماضي سكرتيرا لبرلمان اقليم كردستان وافتخر بكل ماقمت به ووفاءا لليمين القانوني والذي اقسمت عليه امام الله على العمل من اجل النهوض بالعمل البرلماني ولكنني لا ارى الى آفق تشير الى دور واهمية البرلمان في الوقت الحاضر ولذلك اقدم استقالتي من منصب سكرتير البرلمان من منصب سكرتير البرلمان وعضوية البرلمان

وفي الختام اقدم خالص تحياتي وتقديري لرئيس البرلمان ونائبه وجميع زملائي ومواطني اقليم كردستان وادعو من الله ان يحفظ اقليم كردستان ومواطنيه

فخرالدين قادر عارف

سكرتير برلمان كردستان

الملحق رقم (٩)

برلمان الاقليم يستضيف ممثلي الحكومة

على خلفية اجتماع رئاسة اقليم كردستان مع رؤساء الكتل السياسية في برلمان الاقليم ورؤساء عدد من اللجان في البرلمان وهم لجنة الشؤون القانونية والمالية والشؤون الاقتصادية والاستثمار والصناعة والطاقة والموارد الطبيعية والنزاهة والتجارة وحماية المستهلك حول موضوع كيفية التعامل مع ملف الادخار الاجباري لرواتب الموظفين وكيفية حل هذه المشكلة والاعداد للجلسة القادمة للبرلمان قامت رئاسة البرلمان بنشر البيان التالي-:

قامت رئاسة برلمان الاقليم في الساعة الحاديةعشر من صباح يوم الاثنين الموافق٢٠١٧/٩/١٨ بعقد اجتماع مع مع رؤساء الكتل السياسية في برلمان الاقليم ورؤساء عدد من اللجان في البرلمان وهم لجنة الشؤون القانونية والمالية والشؤون الاقتصادية والاستثمار والصناعة والطاقة والموارد الطبيعية والنزاهة والتجارة وحماية المستهلك حول موضوع كيفية التعامل مع ملف الادخار الاجباري لرواتب الموظفين وكيفية حل هذه المشكلة والاعداد للجلسة القادمة للبرلمان

وتوصلت الى النقاط التالية

- استضافة ممثلي عن حكومة اقليم كردستان والمكلفين بمهمة مراجعة سلم الرواتب والادخار الاجباري وتحقيق الشفافية في العائدات النفطية واعداد الاشخاص المرشحين لمجلس صندوق النفط والغاز واجراء الاصلاحات الادارية والمالية والنظام البايومتري لتقديم التوضيحات حول الاجراءات المتخذة من قبل حكومة اقليم كردستان حول هذه المواضيع في اجتماع بحضور رؤساء الكتل البرلمانية ورؤساء اللجان المذكورة
- وبعد الاتفاق مع ممثلي الحكومة سيتم الاتفاق على تحديد موعد لعقد جلسة خاصة لبرلمان اقليم كردستان حول هذا الموضوع في اقرب وقت ممكن

رئاسة برلمان كردستان

الملحق رقم (١٠)

بيان رئاسة برلمان كردستان

Kurdistan Parliament – Iraq

پەرلەمانی کوردستان – عێراق

ڕاگەیاندراوێك لە سەرۆکایەتی پەرلەمانی کوردستانەوە

ڕۆژی چوارشەممە بەروارى ٢٠١٧/٩/٢٠، لەسەر داواى پەرلەمانى كوردستان كۆبوونەوەیەکی هاوبەش لە نێوان هەردوو سەرۆکایەتی پەرلەمانی کوردستان و حکومەتی هەرێم و فراکسیۆنەکانی پەرلەمان و لیژنە پەیوەندیدارەکان ئەنجامدرا، بە مەبەستی گفتوگۆکردن لەبارەی (سیستەمی نوێی مووچە و هەڵەوشاندنەوەی پاشەکەوت و دەستەبەری شەفافیەت لە داهاتی نەوت و ئامادەکردنی کاندیدانی ئەنجومەنی سندوقی داهاتە نەوت و گازییەکان، چاکسازییە کارگێڕی و دارایییەکان و سیستەمی بایۆمەتری).

حکوومەتی هەرێمی کوردستان بۆ هەریەك لەم بوارانە ڕوونکردنەوە و هەنگاوەکانی حکوومەت و ئامادەکارییەکانی بۆ دەربازبوون لە گرفتەکان خستەڕوو.

دواى گفتوگۆیەکی تێر وتەسەل لەلایەن لیژنە پەیوەندیدارەکان و سەرۆك فراکسیۆنەکان، گەیشتینە ئەم ئەنجامانەی خوارەوە:

١- کۆبوونەوەیەك ئەنجام بدرێ لە نێوان حکوومەت و لیژنە پەیوەندیدارەکان بە مەبەستی زووتر گەڵاڵەکردنی سیستەمی نوێی مووچە کە حکومەت بنەماکانی دارشتووە.

٢- ئامادەکاری بۆ دامەزراندنی سندوقی داهاتە نەوتییەکان و پێشکەشکردنی ناوی کاندیدەکان.

٣- هەماهەنگی تەواو هەبێت لە نێوان حکومەت و پەرلەمان بۆ ئەو پرسانەی باسکران.

٤- دواى تەواو کردنی ئەم ڕێکارانە پەرلەمانی کوردستان دانیشتنێکی تایبەت ئەنجام دەدات بۆ ئەم پرسانە.

الملحق رقم (١١)

بيان كتلة الا تحاد الاسلامي الكردستاني

ايها المواطنين الاعزاء..بعد سنتين من تعطيل برلمان اقليم كردستان تم تفعيل برلمان اقليم كردستان مرة اخرى، واننا في كتلة الاتحاد الاسلامي نؤمن بان تعطيل البرلمان كان خطا كبير وجريمة كبرى بحق الشعب الكردي واعضاء برلمان اقليم كردستان، كونها ادت الى تعطيل الدور الرقابي والتشريعي في الاقليم، واننا سنشارك في جلسات البرلمان من منطلق بان البرلمان هو ملك الشعب وليس ملكا لاي طرف سياسي ولذلك قمنا بادانة تعطيله في وقت سابق.

ومن هنا ومن داخل البرلمان نناضل من اجل المواطنين وحقوقهم ومطاليبهم المشروعة، واننا سنعود الى للبرلمان ولجان البرلمان من اجلهم ونعاهد المواطنين بالعمل على تحسين اوضاعهم المعيشية والتخفيف عن اعبائهم واعادة رواتبهم ، واننا بذلنا مساعي كبيرة لتفعيل البرلمان عن طريق مبدا التوافق ووحدة الصف الوطني واننا نؤمن في الوقت الحاضر بان التوافق ووحدة الصف الوطني افضل الخيارات المطروحة ولذلك نحترم ونقدر زملائنا الذين ليسوا معنا ويجب تكثيف الجهود لارضائهم كونهم اخوان ومخلصين لنا و للمواطنين،وان جلسة اليوم ليست نهاية العالم ويجب ان يبقى باب التفاهمات مفتوحا

ايها الشعب الكردي ان نضالنا الحقيقي في المرحلة القادمة هو تامين المعيشة والكرامة لكم والشفافية والوضوح في العائدات وثروات اقليم كردستان ونعاهدكم بان نكون مدافعين عن حقوقكم ورغباتكم ومطاليبكم و سنعمل على ان يكون برلمان اقليم كردستان هو برلمان نشط ومفعل و سيكون لدينا مواقف واضحة وصريحة وجدية في حالة عدم تلبية مطاليبكم وخلق المشاكل والعقبات امامها وان البرلمان سيكون ميدان النضال المدني وتمثيل ارادة الشعب واننا نمثلكم وقد وصلنا الى البرلمان باصواتكم ونستعين بالله بان لا نخسر ثقتكم بنا

ومن هنا نعلن بان مع معظم الاحزاب والاطراف السياسية في كردستان الجنوبية والكتل في برلمان كردستان اتفقنا وقررنا ان خارطة طريق المرحلة القادمة ستكون النضال من اجل تحقيق الاهداف التالية:-

١-تفعيل البرلمان وان يكون يمتلك الصلاحيات الحقيقية

٢-دعم الاستفتاء الشعب الكردي لما فيها المناطق الكردستانية خارج الاقليم نحو الاستقلال وخلق الارضية القانونية والسياسية والاجتماعية ويجب ان يقوم برلمان اقليم كردستان بمراقبته لانجاح العملية من الناحية القانونية، ونشر الفرح والسرور بين المواطنين عن طريق تحسين ظروفهم الاقتصادية وتحقيق وحدة الصف الوطني

٢-انهاء نظام الادخار الاجباري لرواتب الموظفين وتثبيت نظام رواتب متوازن للرواتب

٣–تاسيس صندوق كرستان للعائدات النفطية والغازية والتي تقوم بتدقيق والسيطرة وتوجيه العائدات النفطية والغازية للاقليم من اجل انعاش الاوضاع الاقتصادية والشفافية والمسائلة

٤–استقلالية السلطة القضائية بشكل كامل

٥–تطبيق برنامج محاربة الفقر والبطالة

٦–تفعيل هيئة النزاهة وبرنامج محاربة الفساد

٧–تعديل قانون الانتخابات وحماية حقوق المناطق الكردستانية خارج الاقليم وتمثيلهم في انتخابات برلمان اقليم كردستان

٨–اعادة منح الثقة بلجنة اعداد دستور كردستان لاعداد دستور كردستان

٩–تعديل قانون رئاسة الاقليم رقم ١ لسنة ٢٠٠٥

وحول الاجراءات المتخذة من قبل الحكومة العراقية ضد كردستان فاننا نعتبر بان هذه الاجراءات سياسية ونطالب بفتح باب الحوار والتفاوض بين اقليم كردستان والحكومة العراقية و المجتمع الدولي بشكل مفتوح من اجل التفاهم وايجاد الحلول ونطالب من جميع الاطراف ان يتعاملوا بمسؤولية

وفي النهاية نعلن بان الاهداف الاستراتيجية التي اشرنا اليها ليست فيها اي اهداف حزبية خاصة للاتحاد الاسلامي الكردستاني باستثناء رضا الله وتحقيق المهام الوطنية

كتلة الاتحاد الاسلامي الكردستاني

١٥ ايلول ٢٠١٧

الملحق رقم (١٢)

بيان كتلة الحركة الاسلامية

بسم لله الرحمن الرحيم

ايها الشعب الكردي العزيز

اننا منذ البداية سعينا لانهاء المشاكل والازمات في اقليم كردستان واعادة تفعيل البرلمان وتطبيع الاوضاع فيه عن طريق وحدة الصف وان يتم ذلك بالتفاهم والحوار بين جميع الكتل الكردستانية وان يتم وضع برنامج عمل جلسة البرلمان بشكل قانوني وبشكلها الطبيعي ولكن مع الاسف لم يتم مشاورتنا في هذا الموضوع وان برنامج عمل البرلمان تم وضعها من قبل كتلتين في البرلمان وقد اطلعنا عليه عن طريق وسائل الاعلام

وبراينا ككتلة الحركة الاسلامية والتي دافعنا عنه منذ البداية وقمنا باعداد مشروع قرار حوله ونؤكد عليه انه من اجل اعادة الثقة والتصالح بين المواطنين والمواطنين كان يجب ان تكون اول فقرات برنامج العمل هو حل القرار رقم ٦٤ الصادر من قبل مجلس الوزراء والخاص بالادخار الاجباري لرواتب الموظفين والذي تم اصداره بشكل غير قانوني وخارج البرلمان و فرض على الموظفين ومواطني الاقليم، ولكن مع الاسف الشيد فان برنامج العمل لم يتم الاشارة اليها لا من قريب ولا من بعيد ولاتوجد اي ضمانات في ان يتم تضمينها في برنامج عمل البرلمان وان يتم العمل على هذا الموضوع بشكل جدي وانقاذ مواطني اقليم كردستان من سياسة التقشف والتجويع.

وحول استقلال كردستان فان راي الحركة الاسلامية هو واضح وصريح،واننا ندعم استقلال كردستان بعيدا عن الاجندات الحزبية والاقليمية وقد بذلنا التضحيات من اجلها واننا مستعدين للتضحية من اجلها ولكن يجب تحقيق وحدة الصف الوطني لضمان نجاح العملية وان ابداء المرونة مع ماككورك وتصديق وعوده ستؤدي الى افشال عملية الاستقلال وان سياسة التهميش والاقصاء من الاخطاء الخطيرة وليست في مصلحة مشروع استقلال كردستان

الحركة الاسلامية في كردستان

الملحق رقم (١٣)

قراءة سياسية وقانونية للمساعي وراء عقد جلسة البرلمان

نتيجة للمشاكل والعقبات المتراكمة في اقليم كردستان وعدم تمكن قادة الاحزاب السياسية في اقليم كردستان من ايجاد الحلول لها، وايجاد مخرج لهم من هذه المشاكل والتملص منها ، فانهم سعوا الى اغلاق البرلمان وقاموا بذلك في ٢٠١٥/١٠/١٢ بعدما تم منع رئيس البرلمان من ممارسة مهامه.

وبعد ذلك بسنة و١١ شهرا من اغلاق ابواب البرلمان تم استئناف جلسات برلمان اقليم كردستان في يوم ٢٠١٥/٩/١٥ بعدما تم عقد جلسة طارئة للبرلمان، والتي تم عقدها بصورة مخالفة مع الاسف الشديد للمنهاج الداخلي للبرلمان، والتي سنقوم بذكرها فيما بعد.

اولا : موضوع الاستفتاء والبرلمان

ان الاستقلال هو حق مشروع لجميع الشعوب، وان الشعب الكردي له الحق بان تكون له دولته المستقله مثل باقي القوميات الاخرى في العالم، وان الشعب الكردي قد بذل تضحيات كبيرة من اجل تحقيق ذلك، واحدى الوسائل والتي يمكن من خلالها الوصول الى هذا الهدف هو اجراء الاستفتاء حول حق تقرير المصير، وان هذه الطريقة معترفة بها من قبل الامم المتحدة وتعد اكثر الوسائل ديمقراطية اتباعا من اجل الوصول الى حق تقرير المصير بالاضافة الى انه هنالك العديد من الاتفاقات والمعاهدات الدولية والتي تعترف بهذه الطريقة من اجل حق تقرير المصير للشعوب في العالم ، ولكن هذه العملية المهمة في اقليم كردستان ادت الى ايجاد صراع بين الاطراف السياسية وليس الى جمع الاطراف السياسية المختلفة في الشعب الكردي والذي يعاني من حالة التشرذم.

في يوم (٢٠١٧/٦/٧) قام مسعود البارزاني وبصفته رئيسا لاقليم كردستان بعقد اجتماع ضم جميع الاحزاب الكردستانية عدا حركة التغيير والجماعة الاسلامية، وقد قرر خلال هذه الاجتماع اجراء الاستفتاء واصدر مرسوم موجه الى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والاستفتاء في اقليم كردستان بهدف اجراء الاستفتاء في اقليم كردستان والمناطق الكردستانية خارج الاقليم ، وتم تحديد موعد (٢٠١٧/٩/٢٥) لاجراء الاستفتاء وتم الرد على هذا المرسوم من قبل المفوضية في يوم (٢٠١٧/٨/١٤) واشاروا فيها الى استعدادهم لاجراء الاستفتاء، وقامت المفوضية بدورها باصدار تعليمات خاصة لاجراء هذه العملية وقاموا بفتح عدد من المراكز لتحديث اسماء الناخبين في اقليم كردستان خلال اسبوع واحد واجراء التحضيرات لاجراء الاستفتاء، وقد نجم عن ذلك خروقات قانونية في اجراء التحضيرات بسبب ضيق الوقت، وبموجب الاجراءات فانه عملية الدعاية الانتخابية بدات في يوم (٢٠١٧/٩/٥) ، وان اجراء هذه العملية المهمة والمصيرية لم تصدر من قبل البرلمان ولم يتم اصدار اي قانون من قبل البرلمان حول هذا الموضوع ،ولم يتم منح شرعية لاجراء هذه العملية من قبل من البرلمان ولم يعقد برلمان الاقليم اي اجتماع حول هذا الموضوع من اجل منح الشرعية لهذه العملية، ومن جهتهم قامت احزاب المجلس الاعلى للاستفتاء وخصوصا الحزب الديمقراطي والاتحاد الوطني الكردستاني باتخاذ خطوات فاعلة من اجل

تفعيل البرلمان من اجل منح الشرعية بهذه العملية في الوقت الذي قام فيه البارزاني باصدار المراسيم والقرارات وتم تنفيذها، وان جميع الاطراف التي كانت تعمل بها وكانت تعتقد بان ماتقوم به هو قانوني، وبعد كل هذه الاجراءات عقد برلمان اقليم كردستان جلسة في يوم (٢٠١٧/٩/١٥) وقام بالمصادقة على عدد من التوصيات تضمنت خمس نقاط حول الاستقتاء واشارت النقطة الاولى من هذه التوصيات الى ان برلمان اقليم كردستان يقوم بتكليف المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والاستفتاء في اقليم كردستان لاجراء الاستفتاء في يوم (٢٠١٧/٠٩/٢٥) في اقليم كردستان والمناطق الكردستانية خارج الاقليم، على اعتبار بان المفوضية لم تتخذ اي خطوات وان المفوضية بانتظار قرار البرلمان لكي تقوم بممارسة نشاطاتها للتحضيرلاجراء الاستفتاء.

اما في النقطة الثانية في التوصيات فقد اشارت الى ان برلمان اقليم كردستان ستقوم بالمصادقة على جميع الاجراءات والتي قامت بها المفوضية العليا للانتخابات والاستفتاء والجهات المعنية من اجل انجاح عملية الاستفتاء في الوقت الذي ان المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والاستفتاء و الجهات المعنية اتخذت العديد من الخطوات العملية منذ مدة ولكن البرلمان يقوم بالمصادقة عليها الان ، وان عقد هذه الجلسة الغير القانونية والطارئة لبرلمان اقليم كردستان تثبت بان جميع الخطوات المتخذة من قبل البرلمان كانت غير قانونية ،ولذلك قاموا بعقد جلسة البرلمان على عجل من اجل اسباغ الصفة القانونية على هذا القرار الغير القانوني وان عقد هذه الجلسة اثبتت ذلك بالفعل، وانهم في حال اذا رغبوا في تاجيل موعد الاستفتاء فانهم سيقومون بذلك عن طريق البرلمان.

ثانيا: عملية الانتخابات والبرلمان

من الناحية القانونية فان يوم (٢٠١٧/١١/٦) سيكون اخر يوم في عمر برلمان اقليم كردستان في دورته الرابعة ولذلك كان يفترض اجراء الانتخابات في يوم (٢٠١٧/٩/٦) اي قبل شهرين من موعد انتهاء المدة القانونية لعمر البرلمان، ولكن ماحدث بان كل من مسعود البارزاني بصفة رئاسة الاقليم و (د.يوسف محمد) رئيس البرلمان قاما بارسال خطابين منفصلين الى المفوضية من اجل تحديد موعد لاجراء الانتخابات البرلمانية في اقليم كردستان، ومن ثم قام مسعود البارزاني في يوم (٢٠١٧/٧/١٩) بارسال خطاب الى المفوضية وفيها قام بتحديد يوم (٢٠١٧/١١/١) لاجراء الانتخابات البرلمانية في اقليم كردستان، وان المفوضية قامت بالرد على هذا الخطاب في يوم (٢٠١٧/٨/١٤) واشارت الى انها على اتم الاستعداد لاجراء الانتخابات ، وعلى الرغم من الملاحظات القانونية والفنية والادارية على المفوضية وعدم وجود متسع من الوقت ولكن قرارها كان صائب وكان يفترض على الاحزاب السياسية في اقليم كردستان بدلا من عقد جلسات البرلمان ان يعملوا من اجل اجراء الانتخابات والتي سيتم اجرائها بعد ٤٥ يوما من الان، وانه بموجب القوانين كان يفترض الانتهاء من جميع التحضيرات لاجراء الانتخابات البرلمانية الخامسة ،وبعد اسبوعين من الان كان يفترض بدا عملية الدعاية الانتخابية ، ولكن جميع المؤشرات تؤشر الى ان البرلمان الجديد والذي يجب اجراء انتخاباته بعد ٤٥ يوما من الان لن يتم اجرائه، وان المدة القانونية

للبرلمان لم يتبقى منه سوى شهر واحد من الان ولكنه يتم تفعيله الان وان هذا دليل على انهم لايرغبون في ايجاد برلمان جديد و يرغبون في تمديد عمر البرلمان الحالي على الرغم من النواقص التي يعاني منها.

ثالثا: موضوع رئاسة الاقليم والبرلمان

كما ظهر في النقطة الثانية ان الهدف من عقد الجلسة هو تمديد عمر البرلمان وسيتم تمديد مدة ولاية مسعود البارزاني بسبب انه بسبب قرار مجلس الشورى في الاقليم فان مسعود البارزاني سيتمتع بصلاحيات رئيس الاقليم لحين اجراء الانتخابات القادمة ولذلك فان في حالة عدم اجراء الانتخابات البرلمانية في الاقليم فان مدة ولاية البارزاني سيتم تمديدها بشكل واقعي ، ومن وجهة نظرنا بان ذلك يعد تملصا وتهرب من معالجة المشكلة الرئيسية والعودة الى المربع الاول بسبب ان البارزاني تم انتخابه في (٢٠٠٩/٧/٢٥) وانتهت مدته القانونية في (٢٠١٣/٦/٣٠) وتم تمديد ولايته لمدة سنتين بموجب القرار الصادر من قبل البرلمان رقم (١٩) لسنة ٢٠١٣ ولغاية (٢٠١٥/٨/١٩)، ولكن في شهر آب من عام ٢٠١٥ قرر مجلس الشورى والتي تعد احدى الدوائر التابعة لوزارة العدل في حكومة الاقليم وتم اعتبارها اعلى مرتبة من البرلمان تمديد ولايته لمدة عامين ، وانه في الوقت الحاضر كان يجب التمهيد لاجراء انتخابات رئاسة الاقليم ولكن جميع المؤشرات تشير الى انه سيتم تمديد مدة ولايته للمرة الثالثة بحجة تمديد عمر البرلمان، اي انه في المرتين الاولى والثانية تم تمديد ولاية البارزاني من قبل البرلمان ومجلس الشورى و سيتم تمديد ولاية البارزاني بحجة تمديد المدة القانونية للبرلمان ، وان ذلك يعد تهربا من حل المشكلة الاساسية والتي تتمثل في ايجاد لحل لمشكلة قانون رئاسة الاقليم اي ان تمديد عمر البرلمان هو تمديد لولاية رئيس الاقليم.

رابعا: تفعيل البرلمان

ان تفعيل البرلمان لايتم بعود الدكتور يوسف محمد رئيس البرلمان واستئناف جلسات البرلمان فقط ، ولكنه يجب على البرلمان ان يمارس مهامه القانونية وممارسته الدور الرقابي ومن اجل تفعيل ذلك بصورة حقيقية فانه يجب حل مشكلة قانون رئاسة الاقليم، ودون حل هذه المشكلة فانه لن يتم حل المشاكل والازمات وانه دون حل هذه المشكلة فان جميع المساعي المبذولة ستكون دون اي فائدة.

خامسا: اول الاجتماعات بعد تعطيل دور البرلمان

على الرغم من انه تم اعادة تفعيل البرلمان في يوم (٢٠١٧/٩/١٥) ولكن كيفية عقد الجلسة اشارت الى تسجيل عددا من الخروقات من بينها كيفية طلب عقد الجلسة حيث كان يفترض ان يقوم عدد من اعضاء البرلمان بتقديم طلب الى رئيس البرلمان ولكن ما حدث هو انه تم توجيه الطلب الى نائب رئيس البرلمان وبالاضافة الى جود

خروقات فيما يخص باسلوب ادارة الجلسة والمناقشات في الجلسة والمصادقة على التوصيات والتي تم فيها خرق عددا من المواد والبنود الواردة في النظام الداخلي

وفي الوقت نفسه وعلى الرغم من ان رئيس البرلمان وسكرتير البرلمان قاما مساء يوم (٢٠١٧/٩/١٥) وبعد انتهاء عقد الجلسة باصدار بيان مشترك اشارا فيه الى تنديدهم بالانتهاكات والخروقات القانونية والتي شهدتها الجلسة ولكن اتخاذ هذا الموقف كان متاخر بسبب ان نائب رئيس البرلمان قد وجه دعوة الى اعضاء البرلمان يوم٢٠١٧/٩/١٣ لعقد جلسة طارئة اي قبل ٤٨ ساعة من عقد الجلسة وانه في هذه الاثناء فان حركة التغيير والجماعة الاسلامية كانوا بصدد مناقشة كيفية مشاركتهم في الجلسة وانهما كانا يتفاوضان مع الحزب الديمقراطي والاتحاد الوطني الكردستاني حول هذا الموضوع، وكان يفترض من رئيس البرلمان وسكرتير البرلمان بموجب السلطات التي يمتلكانها من رفض دعوة نائب رئيس البرلمان لعقد الجلسة وان يطالبا اعضاء البرلمان بعدم المشاركة في الجلسة كون ان الجلسة كانت غير قانونية كون ان الطلب لم يتوجيهها لهما وليس بعد عقد الجلسة ، وان ذلك يبين تقصير واهمال رئيس البرلمان وسكرتير البرلمان حول هذا الموضوع

ولذلك فان اجتماع البرلمان كان مهما في حالة تمكنه من خلق اجماع وطني بين الكتل السياسية ولكن اسلوب الاجتماع وتوقيت الاجتماع والموضوع المطروح فيه والاجراءات المتخذة من اجل تحقيق ذلك لم تتمكن من تحقيق الغاية المرجوة من اعادة تفعيل البرلمان والذي كان ان يكون البرلمان مرجعا للاتخاذ القرار حول موضوع الاستفتاء وتحقيق الاجماع الوطني في اقليم كردستان

سادسا :المواقف الغير المعلنة للاطراف السياسية

ان جميع الاحزاب السياسية كانت لديهم شروط ونقاط مختلفة حول موضوع اعادة تفعيل البرلمان ولكن جميع النقاط التي يطالبون بها هي موجودة قانونيا، ولكن المشكلة هي ان القوانين لا يتم تطبيقها ويتم ادارة الاوضاع بشكل غير قانوني ولذلك يجب على الاحزاب ان لايشغلوا المواطنين بالملفات والنقاط، فعلى سبيل المثال فانه هنالك قانون خاص برئاسة الاقليم وهو قانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٥ ،وفي موضوع النفط هنالك قانون رقم ٢٢ لسنة ٢٠٠٧، وقانون للنفط والغاز رقم ٢ لسنة ٢٠١٥ الخاص بصندوق العائدات النفطية والغازية، وفي موضوع الرواتب يوجد قانون للرواتب ، اي انه ليس بحاجة الى ان تقوم هذه الاحزاب بتقديم الحزم والنقاط من اجل استغفال المواطنين وكان من الافضل لهم ان يثبتوا صحة نواياهم بتطبيق القوانين.

واذا كانت هذه الاحزاب لايمكنهم حل هذه المشاكل عن طريق القوانين ولايمكنهم عزل البارزاني من منصب رئيس الاقليم كما يطالبون في بياناتهم وانهم يسعون الى اجراء اتفاقات السياسية عليهم ان يفصحوا عن نواياهم للراي العام وان يعلنوا عن عدم مقدرتهم دون ان يتلاعبوا بمشاعر المواطنين وان يخدعوهم.

سابعا: النتائج

١–انه خلال عقد جلسة البرلمان في يوم (٢٠١٧/٩/١٥) تم القيام بعدد من الانتهاكات

٢–ان هدف الاحزاب السياسية من تفعيل البرلمان هو تمديد عمر البرلمان وعدم اجراء الانتخابات

٣–ان الهدف من تفعيل البرلمان هو تمديد ولاية البارزاني كرئيس للاقليم

٤–ان الهدف من تفعيل البرلمان هو ايجاد مخرج قانوني للازمة الناجمة عن الاستفتاء

٥–ان بيانات الاحزاب السياسية لاتتطابق مع افعالها

ثامنا: التوصيات

١–يجب اجراء الانتخابات في موعدها المحدد اي بعد شهر ونصف من الان والعودة الى راي المواطنين في اختيار برلمان وحكومة جديدتين

٢–اذا كانت المشاكل كبيرة وان الاطراف السياسية غير قادرين على ايجاد الحلول القانونية لها ووجود العوائق الكبيرة لحل هذه المشاكل يجب على الاطراف السياسية ان يساهموا في عقد اتفاق سياسي بهدف تجاوز المرحلة الراهنة والاتفاق على فترة انتقالية وموعد لاجراء الانتخابات.

معهد بةي للتربية والتنمية

16/9/2017

الملحق رقم (١٤)

بيان معهد بةي حول الدعوة لعقد جلسة البرلمان

قام نائب رئيس برلمان اقليم كردستان يوم ٢١-٩-٢٠١٧ بدعوة اعضاء البرلمان لعقد الجلسة رقم (١) في الفصل الخريفي لبرلمان اقليم كردستان، والتي ستعقد في الساعة الحادية عشر من صباح يوم السبت الموافق ٢٣-٩-٢٠١٧ ،وقد تم التوقيع على الطلب كل من (جعفر ايمنيكي) نائب رئيس البرلمان و(بيكرد دلشاد) سكرتير البرلمان وتم ارسالها الى جميع اعضاء البرلمان ، ان هذه الدعوة تظهر لنا بان البرلمان يعقد الجلسات من اجل الاجتماع، وان هذه الدعوة تشير الى عدد من الخروقات القانونية من بينها-:

- ان مشروع عدم العمل بقانون الايجار يتم العمل به من قبل المحاكم بسبب ان تعطيل البرلمان منذ ١٥-٧-٢٠١٦ ،ولهذا فهو بحاجة الى مشروع تعديل وليس للايقاف.
- ان مشروع قانون مكافحة الارهاب كان يجب تمديده في ١٦-٧-٢٠١٧ ولكنه لم يتم ذلك بسبب تعطيل البرلمان ومنذ ذلك الوقت فان الحكومة تعمل بهذا القانون ولذلك فانه ليس من المواضيع المستعجلة وبالامكان الاستمرار في تنفيذ القانون وان يتم التعامل معه بحكمة وليس الاستعجال فيه.
- ان برلمان اقليم كردستان قام بقراءة ١٥٥ مشروع قانون قراءة وتم سن ١٨ منها فقط، اما المتبقية فلاتزال في محلها بالامكان سن القوانين الاخرى وجعل هذه المشاريع في برنامج عمل البرلمان وخاصة التي تمس حياة المواطنين والاكثر اهمية ، ولكن بسبب ان هذين القانونين تحتوي كل منهما على مادتين وهما بحاجة الى مدة قصيرة للمصادقة عليهما، وان الهدف من ذلك انه عن طريق ذلك يتم منح الشرعية وبصمت لولاية البارزاني رئيسا للاقليم بسبب ان سن هذه القوانين بحاجة الى مراسيم من قبل رئاسة الاقليم ،حيث انه بالامكان تاجيل سن هذه القوانين الى الدورة البرلمانية القادمة والتي سيتم اجراء انتخاباتها بعد شهرين من الان، ويتم المصادقة على هذه القوانين بقانون جديد وفي برلمان جديد.
- هل ان هذين القانونين هما اهم من قانون الاستفتاء والذي قام البرلمان بالاكتفاء باصدار بعض التوصيات دون ان يصدر قانون او قرارات حولها في الجلسة الاولى في يوم ١٥-٩-٢٠١٧ ،حيث ان سبب ذلك هو عدم وجود مرجع قانوني وهو رئيس الاقليم والذي لايمكنه التوقيع، ولكن رئاسة البرلمان الجديدة قامت بطرح مواضيع حساسة وهي اصدار القوانين وان الهدف من ذلك هو منح الشرعية لولاية رئيس الاقليم عن طريق اصدار المراسيم.
- وحول التصويت على استقالة عضوين في البرلمان وقد تم الاشارة الى اسماء هذين عضوين، في الوقت الذي لم يتبقى من عمر البرلمان اقل من شهر واحد، ولهذا فانه هذا الموضوع غير مهم حيث ان اصدار قرار استقالة الاعضاء واختيار اخرين ليحلوا محلهم بحاجة الى شهر واحد، وماهو السبب الذي يستوجب اختيار اشخاص ليصبحوا اعضاء في البرلمان لمدة اسبوعين ومن ثم يتم احالتهم للتقاعد، وان هذا الموضوع يدل على

نية البرلمان بتمديد المدة القانونية للبرلمان والتي اشارت فيه معهد بةي في بيان يوم ١٦-٩-٢٠١٧وان الهدف من هذا التمديد هو تمديد مدة ولاية رئيس الاقليم.

- وماهو موقف كل من (د.يوسف محمد) رئيس البرلمان و(فخرالدين قادر) سكرتير البرلمان من هذه الدعوة وعقد هذه الجلسات الغير القانونية

معهد بةي للتربية والتنمية

21/9/2017

الملحق رقم (١٥)

بيان معهد بةي حول تقنين حجب رواتب موظفي الاقليم من قبل البرلمان

بعد استئناف جلسات البرلمان في ١٥-٩-٢٠١٧ قامت كتل البرلمان بطرح موضوع تحسين اوضاع رواتب موظفي اقليم كردستان، عن طريق الادلاء بالتصريحات واصدار البيانات حول انهاء نظام الادخار الاجباري واستضافة ممثلي الحكومة في البرلمان ومحاسبتهم وسحب الثقة منهم، وان ذلك هي صلب المهام الرئيسية للبرلمان ونحن نرحب بهذه الخطوات.

وفي هذا الاطار عقد اجتماع يوم ١٨-٩-٢٠١٧ بحضور نائب رئيس الحكومة مع رؤساء الكتل البرلمانية ورؤساء اللجان القانونية والمالية والاقتصادية والاستثمار والنزاهة والصناعة والطاقة والموارد الطبيعية، وان حركة التغيير والجماعة الاسلامية فقط لم يشاركوا في الاجتماع، وكان موضوع الاجتماع هو نظام الادخار الاجباري، وفي الاجتماع الثاني والذي عقد في يوم ٢٠-٩-٢٠١٧ بحضور نفس الكادر البرلماني مع ممثلي الحكومة وبالنتيجة صدر بيان عن البرلمان والذي تضمن اربعة نقاط.

ومن هنا وجب علينا توضيح النقاط التالية حول البيان الصادر عن البرلمان

اولا: في النقطة الاولى من البيان تم الاشارة الى عقد اجتماع بين الحكومة واللجان المعنية بهدف تنظيم سلم رواتب جديد لموظفي اقليم كردستان بشكل اسرع والتي قامت حكومة الاقليم باعداد اسسه ومن هنا يتبين لنا بان البرلمان سيقوم بتنظيم نظام حجب جزء من رواتب موظفي الاقليم بقانون والذي ستقرر اسسه الحكومة وانه في ذلك تقنين لسياسة حجب جزء من رواتب موظفي الاقليم وليس اعادة ماتم حجبه من اموال من موظفي الاقليم.

ثانيا: ان اسس الرواتب تم تنظيمها بقوانين وان الحكومة حجبت جزءا منها بقرار واذا كان البرلمان يسعى الى الدفاع عن مصالح المواطنين يجب عليها محاسبة الحكومة حول قيامها بخرق القوانين وليس التنسيق من اجل تقنين حجب جزء من رواتب موظفي الاقليم والذي تم تأكيده في النقطة الثانية من البيان.

ثالثا: ان الحكومة الثامنة في حكومة اقليم كردستان كانت حكومة وحدة وطنية وضمت جميع القوى السياسية عدا الحركة الاسلامية اي انه لايوجد اي طرف في البرلمان يمثل المعارضة ويخالف اراءه اراء الحكومة اي ان جميع الكتل البرلمانية لديهم ممثلين ومسؤولين داخل الحكومة مع الاخذ بنظر الاعتبار ابعاد وزراء حركة التغيير من الحكومة فعلى سبيل المثال فان الحزب الديمقراطي لديه رئيس الحكومة وهو في الوقت نفسه نائب رئيس الحزب وخمس وزراء فعليين وخمس وزارات بالوكالة واربعة من الذين يشغلون المناصب والتي هي برتبة وزير، والاتحاد الوطني والذي لديه منصب نائب رئيس الحكومة واربعة وزارات واثنين من المناصب والتي هي برتبة وزير، والاتحاد الاسلامي لديها اربعة وزارات واحدى الوزارات قام وزيرها بالاستقالة وهي تدير احدى الوزارات بالوكالة وان وزرائهم من قيادات هذا الحزب، والجماعة الاسلامية لديها وزارتين احد وزرائها هو عضو في المكتب السياسي للحزب ومسؤول عن ممثلي الحزب في الحكومة والبرلمان، اي ان الكتل الاربعة والتي تناقش موضوع

الرواتب لديهم ٢٥ عضو في مجلس الوزراء وبامكانهم اصدار اي قرارات او الغائها وخصوصا قرار الادخار الاجباري والذي تم اصداره بقرار وهو يتناقض مع القوانين بشكل كلي وبامكانهم الغائه او تعديله

ومن هنا نشير الى انه هنالك توزيع للادوار بين الحكومة والبرلمان بدليل ان ممثلي هذه الاحزاب في الحكومة من حيث الواقع والجانب الحزبي اقوى في الحكومة مقارنة بالبرلمان في الوقت الذي كان يتعين ان يكون عكسه هو الصحيح كون البرلمان هو من يقوم بتشكيل الحكومة والبرلمان يحق له محاسبة الحكومة بسبب عدم التزامه بالقوانين واذا كان اظهار التعاطف مع المواطنين هل يعقل ان يكون ممثلي الاحزاب في البرلمان اكثر تعاطفا مع المواطنين مع ممثلي نفس الاحزاب في الحكومة في الوقت الذي يقوم ممثلي الحكومة بحجب هذه الحقوق ويقوم ممثلي هذه الاحزاب باعادة هذه الحقوق الى المواطنين واذا كانت هذه الاجتماعات هي من اجل اعادة الحقوق الى المواطنين وليس هدفها تقنين الادخار الاجباري لماذا لاتقوم الحكومة بحل القرار التي قامت باتخاذه ولاتقوم باعادة الحقوق وهل سيتم منح اعضاء البرلمان بان يسجلوا هذا الشرف لنفسهم في الوقت الذي تم منع هؤلاء من ممارسة نشاطاتهم منذ قرابة السنتين. لايوجد اي شكوك حول مدى جدية ومثابرة اعضاء البرلمان كافراد والذين يسعون الى تطبيقه ولكن برنامج وخطط معظم كتل البرلمان لاتتماثل مع ذلك.

رابعا: ان حركة التغيير تعتقد بان ماقامت به الحكومة يعد خرقا للقوانين ولذلك يجب محاسبتها وسحب الثقة منها وان ذلك هو الاسلوب الصحيح لمتابعة هذا الموضوع واكثرها قانونية ولكن في ذلك ايضا عددا من العقبات والمشاكل. فهل فكرت حركة التغيير في ايجاد الحلول لها وانه بدون حل مشكلة رئاسة الاقليم فجميع الخطوات الاخرى ستبقى حبرا على ورق وستبقى كما هي ولذلك نطرح الاسئلة التالية:

١–ان سحب الثقة من الحكومة بحاجة الى نسبة ٣/٢ من اعضاء البرلمان اي (٧٦) صوت ، كم عدد اعضاء البرلمان من الكتل الاخرى مستعدين لسحب الثقة من الحكومة في حالة اثبات خرقها للقوانين.

٢–ان سحب الثقة من الحكومة بحاجة الى مرسوم صادر من رئاسة الاقليم وان حركة التغيير تعتبر بان البارزاني رئيس غير شرعي وهنا نطرح التساؤل التالي ماهي الطريقة التي سيقومون بسحب الثقة من الحكومة وهل سيقومون بالاعتراف بالبارزاني كرئيس للاقليم وهل يسعون الى التعامل معه بهذه الطريقة؟

ان موضوع متابعة موضوع الرواتب ومحاسبة الحكومة من مهام البرلمان وانها من مطالب الموظفين حيث قامت الحكومة بمصادرة حقوقهم بشكل غير قانوني ولكن ماتقوم به البرلمان في الوقت الحاضر حول هذا الموضوع هو للتضليل وان الاطراف يسعون الى استخدام هذا الموضوع كمكسب لانفسهم كون ان الحكومة هي من قررت نظام الادخار الاجباري ويجب ان تقوم هي بالغائه وليس الكتل البرلمانية وان كل كتلة تقوم بتقديم مشروع الى رئاسة البرلمان ، ولكنه من الناحيةة الواقعية لايمكنهم ولايتم السماح لهم بالقيام بذلك

واذا كان المواطنين يعتقدون بان تطبيق نظام الادخار الاجباري هو وقتي وكانوا ياملون الغاء هذا القرار في يوم من الايام وتحسين اوضاع الرواتب، اما الان هنالك مسعى من قبل البرلمان الى تقنين هذا القانون وان يجعلوه

دائمي وبذلك سيحطمون امال المواطنين واذا كانت الحكومة في السابق متهمة بقطع ارزاق المواطنين هنالك مساعي لجعل البرلمان متهما بتقنين ومنح الشرعية لهذا القرار لذلك فان ماتقوم به البرلمان في الوقت الحاضر تحت غطاء تحسين الرواتب ومصلحة المواطنين ليس الا تلاعب بعواطف المواطنين وان البرلمان هو مؤسسة كبيرة ومقدسة واكبر مرجع قانوني وشرعي في البلاد ولكن يتم تشويه سمعته من قبل الاحزاب السياسية واذا كانت الكتل البرلمان تمثل سياسات هذه الاحزاب يجب على اعضاء البرلمان كافراد ان يسعوا الى منع تشويه والاساءة الى هيبة البرلمان باعتبارها مؤسسة وطنية مهمة، وربما مايتم الان يكون الجزء الثاني من مخطط لاستمرار الجلسات الغير الشرعية للبرلمان وتمديد مدة البرلمان وعدم اجراء الانتخابات البرلمانية

معهد بەي للتربية والتنمية

22/9/2017

الملحق رقم (١٦)

منظمة بةي:استمرار برلمان الاقليم في انتهاكاته

برلمان اقليم كردستان منذ استئناف جلساته يوم (٢٠١٧/٩/١٥) مستمر في انتهاك بنود النظام الداخلي للبرلمان والقوانين، وانه خلال جلسته والتي عقدها اليوم قام بادراج بعض القضايا في برنامج عمل البرلمان من بينها

- تم منع فخر الدين قادر من حضور جلسات البرلمان باعتباره سكرتيرا للبرلمان بهدف تقديم استقالته وان يقوم بقراءة طلب الاستقالة من قبل هيئة رئاسة البرلمان بسبب انه يجب ان يدخل البرلمان بصفته سكرتيرا للبرلمان ويذهب الى مكانه وان يحل محل السكرتير المؤقت الحالي، ولكن بسبب رفض السكرتير المؤقت ان يقوم بترك مكانه فقد تم منعه، مما دفع بالمذكور ان يقوم بعرض طلب استقالته خلال مرتمر صحفي وقد قام البرلمان بعرض طلبه دون ان يكون في برنامج عمل البرلمان وتم اتخاذ القرار حول ذلك.
- تم اتخاذ القرار حول استقالة العضو فرهاد سنكاوي باعتباره عضوا في برلمان اقليم كردستان في حين ان ذلك لم يكن في برنامج عمل البرلمان ودون حضور المذكور ولم يقوم بتقديم طلب استقالته، ولكن الطلب تم كتابته عندما اصبح عضوا في البرلمان قبل اربع سنوات دون تحديد تاريخ وقد تم وضع تاريخ (٢٠١٧/٩/٢٨) على الطلب وتم العمل به وتم بموجبه طرده من البرلمان.
- تم عرض مشروع قانون مقدم من قبل عدد من اعضاء البرلمان باسم الغاء الادخار الاجباري في اقليم كردستان بحجة ان برلمان الاقليم يسعى الى الغاء هذا القرار... وهنالك ملاحظتين حول هذا الموضوع اولا ان الرواتب محددة بقوانين وان القرار المتخذ لتطبيق الادخار الاجباري اقل قوة من القوانين،واذا كانوا يسعون الى اصدار القانون حوله هل ان برلمان الاقليم قادر على اصدار القوانين الان ؟؟ ومن سيقوم باصدار المرسوم للقانون ؟ وان البرلمان لم يصدر هذا القرار كي يقوم بحله ولكن ماحدث يجب محاسبة الحكومة كونها خرقت القوانين ولذلك كما اشرنا في تقريرنا الماضي بان البرلمان يسعى الى تقنين الادخار الاجباري وليس حله. ولكن الغريب ومن الملاحظ حول هذا الموضوع ان ايا من اعضاء البرلمان من المشاركين في الجلسة لم يشر الى الاوضاع الغير القانونية الحالية في هذه الجلسات.

ان هذه الخروقات بالاضافة الى خروقات اخرى ترتكب في جلسات البرلمان، حول قبول استقالة اعضاء البرلمان وتعيين اخرين ليحلوا محلهم بشكل مستعجل في الوقت الذي المدة المتبقية من عمر البرلمان لايتجاوز الشهر الواحد، وان ذلك دليل على ان البرلمان يسعى الى تمديدة الولاية القانونية للبرلمان وعدم اجراء الانتخابات البرلمان القادمة في موعدها ، واذا كان اعضاء البرلمان كانوا ينتقدون بان المدة القانونية لرئيس الاقليم قد انتهت بحجة عدم جاهزية المفوضية لاجراء الانتخابات ولكنهم الان يقومون بنفس الخطة وبنفس الحجة وعن طريق المفوضية يقومون بنفس العمل..

ومن هنا نبلغ مواطني الاقليم بان برلمان الاقليم يسعى الى عقد جلسة بحضور المفوضية في وقت قريب من الان، يتم خلالها تمديد عمر البرلمان بحجة ان المفوضية غير قادرة على اجراء الانتخابات مما سيؤدي الى تمديد ولاية رئيس الاقليم ايضا في الوقت الذي قامت فيه المفوضية في (٢٠١٧/٨/١٤) بالرد على خطابين تم توجيههما الى المفوضية من قبل مسعود البارزاني والدكتور يوسف محمد وعبروا عن استعدادهم لاجراء الانتخابات في (٢٠١٧/١١/١)وان الكيانات السياسية قاموا بتسجيل اسمائهم وان الانسحاب من هذا الموضوع يؤكد هذه الخطة وان الاحزاب السياسية لاترغب في اجراء الانتخابات، مثلما اشرنا اليه في بيان معهد بةي في يوم (٢٠١٧/٩/١٦(

ومن هنا نطالب جميع الاحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني ممارسة الضغوط بهدف الحيلولة دون تنفيذ هذه الخطط، ونطالب اعضاء البرلمان الذين يتمتعون بالضمير الحي ان لايصمتوا وان يقفوا بوجه هذه المساعي الغير القانونية ومنعها..

معهد بةي للتربية والتنمية

30/9/2017

الملحق رقم (١٧)

معهد بةي تطالب البرلمان باختيار سكرتير جديد للبرلمان

اصدر معهد بةي للتربية والتنمية بيانا طالبت فيه برلمان اقليم كردستان باختيار سكرتير جديد لرئاسة البرلمان في الجلسة القادمة للبرلمان وعدم الاستمرار في انتهاك مواد النظام الداخلي للبرلمان

نص البيان:

يجب اختيار سكرتير لرئاسة البرلمان في الجلسة القادمة

عندما تم استئناف جلسات البرلمان في ٢٠١٧/٩/١٥ بسبب عدم حضور (فخرالدين قادر) سكرتير البرلمان فانه تم اختيار (بيكرد دلشاد) سكرتيرا مؤقتا للبرلمان وفقا للماد ٢٣ من النظام الداخلي للبرلمان والتي تنص على انه في حالة عدم حضور سكرتير البرلمان فانه يتم تكليف احد اعضاء البرلمان ليمارس مهامه بعد موافقة اغلبية اعضاء البرلمان في هذه الجلسة.

وان البرلمان قام بعقد جلساته للايام (١٥–٢٣– ٣٠ / ٩/ ٢٠١٧) بهيئة الرئاسة الحالية للبرلمان، ولكن بعد استقالة(فخر الدين قادر) يوم (٢٠١٧/٩/٣٠) وتم التصويت والمصادقة على طلب استقالته، فانه وفقا للنظام الدخلي في الفقرة الثانية من المادة ١٦ في حالة وجود شاغر في منصب رئيس البرلمان او نائبه او سكرتير البرلمان لاي سبب من الاسباب يجب اختيار اشخاص يحلون محلهم لذلك فانه ليست هنالك اي شرعية للسكرتيرالمؤقت للبرلمان وانه يجب في الجلسة القادمة للبرلمان اختيار سكرتير جديد للبرلمان خلفا للسابق بموجب المادة ١٤ من النظام الداخلي عن طريق التصويت السري المكتوب على الورق.

ونامل ان يقوم برلمان الاقليم ان يقوم بهذه الخطوة وان لايستمر في انتهاك مواد وفقرات النظام الداخلي للبرلمان ونطالب الكتل البرلمانية واعضاء البرلمان ان لايسمحوا بتكرار انتهاك النظام الداخلي للبرلمان.

مع جزيل الشكر

معهد بةي للتربية والتنمية

الملحق رقم (١٨)

منظمات المجتمع المدني يقدمون مذكرة للمفوضية حول الانتخابات

قامت عدد من منظمات المجتمع المدني بالاجتماع في مدينة اربيل مع مجلس المفوضية في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والاستفتاء في الاقليم، وقاموا بتسليم المفوضية مذكرة حول اجراء الانتخابات البرلمانية ورئاسة الاقليم.

وكان عدد المنظمات المشاركة في الاجتماع ١٨ منظمة، واشارت الى العديد من الخروقات والتي مورست من قبل المفوضية خلال الفترة الماضية ، وطالبوها بالالتزام بالقوانين والاجراءات واجراء انتخابات حرة ونزيهة وفي وقتها المحدد.

نص المذكرة

السادة رئاسة برلمان اقليم كردستان

الكتل البرلمانية في برلمان الاقليم

المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والاستفتاء

موضوع – الخروقات الغير القانونية الخاصة بالتحضيرات لاجراء الانتخابات

من الناحية القانونية فان الدورة البرلمانية الرابعة ستنتهي في يوم (٢٠١٧/١١/٦) لذلك فكان يفترض بموجب القانون ان يقوم كل من مسعود البارزاني باعتباره رئيسا لاقليم كردستان والدكتور يوسف محمد باعتباره رئيسا للبرلمان اي قبل شهرين اي ٦٠ يوم من ذلك الموعد بمخاطبة المفوضية لاتخاذ الخطوات والاجراءات لاجراء الانتخابات، وقد قام مسعود البارزاني باعتباره رئيسا للاقليم بارسال خطاب الى المفوضية في يوم (٢٠١٧/٦/٨) وقام يوسف محمد باعتباره رئيسا للبرلمان بارسال خطاب للمفوضية يوم (٢٠١٧/٥/٢٩) طالبوا فيها المفوضية بتحديد موعد لاجراء الانتخابات ولكن بسبب عدم قيام المفوضية باختيار موعد لاجراء الانتخابات قام مسعود البارزاني بارسال خطاب الى المفوضية في (٢٠١٧/٧/١٩) اشار فيه الى تحديد يوم (٢٠١٧/١١/١) لاجراء الانتخابات البرلمانية ورئاسة الاقليم في اقليم كردستان وقامت المفوضية في يوم (٢٠١٧/٨/١٤) بالرد على خطاب مسعود البارزاني واشارت فيه الى استعدادهم لاجراء الانتخابات ، وكان يفترض من الناحية القانونية الانتهاء من جميع الاجراءات المطلوبة لاجراء الانتخابات وبدء عملية الدعاية الانتخابية، ولكن الاستعدادات لم يتم تنفيذها في موعدها القانوني المحدد، وان سبب ذلك ربما يعود الى انشغالها باجراء عملية الاستفتاء او لسبب آخر.

وانه من الملاحظ انه مساء يوم (٢٠١٧/١٠/٤) تم نشر اعلان بتاريخ (٢٠١٧/١٠/٢) واشارت الى:-

- فترة عقد التحالفات بين الاطراف السياسية ستبدا في يوم (٢٠١٧/١٠/٣ ولغاية ٢٠١٧/١٠/٦(

- موعد تقديم المرشحين لبرلمان اقليم كردستان ستبدا في (٢٠١٧/١٠/٩ ولغاية ٢٠١٧/١٠/١٣(
- ان عملية الدعاية الانتخابية ستكون للفترة مابين (٢٠١٧/١٠/١٥ ولغاية ٢٠١٧/١٠/٢٩(
- واشار البيان انه بسبب ضيق الوقت فان هذه التوقيتان ستكون ثابتة ولن تتغير ، وتجدر الاشارة الى ان هذا القرار تضمنت خروقات قانونية ولم يتم مراعاة الضوابط ، وسنقوم بالاشارة اليها

اولا: حول اجراء الانتخابات البرلمانية في اقليم كردستان

- ان المفوضية قامت باعداد النظام رقم ١ لسنة ٢٠١٧ واشارت فيها الى ان التحضيرات وتحديث سجلات الناخبين وعرض الطعون لانتخابات رئاسة الاقليم والانتخابات البرلمانية بحاجة الى شهرين على اقل تقدير، وفي النقطة الاولى من القسم الرابع من النظام اشارت الى انه بعد ان يتم تحديث سجلات الناخبين والتي يجب الانتهاء منها قبل موعد اجراء الانتخابات ب١٥ يوما وبموجب ذلك كان يفترض ان تتم هذه العملية قبل(٢٠١٧/١٠/١٤) ولكن لحد الان لم يتم تحديث سجلات الناخبين ولم تقم باي تحضيرات ولم تقم بفتح اي مراكز للقيام بذلك على الرغم من انه لم يتبقى سوى ٦ ايام من بدء عملية الدعاية الانتخابية وان ذلك يعد مخالفة للنظام كونها لم تحدد موعدا للقيام بهذه العملية.
- ان المدة المحدده لاجراء التحالفات والتي تم تحديدها للفترة مابين (٣لغاية ٢٠١٧/١٠/٦)وهذه الفترة هي قصيرة، فضلا عن ان المفوضية قامت بنشر الاعلان في توقيت متاخر مقارنة بتاريخ صدورها
- ان المدة المحددة للترشيح والتي تمتد للفترة مابين (٩ لغاية ٢٠١٧/١٠/١٣) تتعارض مع القوانين بسبب ان الفقرة الثانية من المادة ٢٢ من القانون رقم ١ لسنة ١٩٩٢ لانتخابات برلمان كردستان اشارت الى انه يتم تقديم اسماء المرشحين بعد مرور١٥ يوما من تحديد موعد لاجراء الانتخابات للمفوضية ويتم ارفاقها بجميع الوثائق والتي تمت الاشارة اليها في المادة ٢١، في حين ان المفوضية اعلنت عن اجراء الانتخابات في (٢٠١٧/٨/١٤) وكانت متاخرة ٥٦ يوما عن الموعد المحدد وان المدة المحددة والتي تبلغ خمسة ايام هي مدة قليلة للتقديم والتحضيرات لقائمة اسماء ولا تتوافق مع اي معايير وان المفوضية لايمكنها في يوم واحد وهي يوم (٢٠١٧/١٠/١٤) ان تقوم بمراجعة والمصادقة على اسماء ١٠٠ مرشح من كل القوائم التي تبلغ ٣٠ قائمة فضلا ان قوائم الكوتا والي تبلغ مرشحيها خمسة لكل قائمة ، كون انه سيتم البدا بعملية الدعاية الانتخابية في يوم (٢٠١٧/١٠/١٥(
- ان المدة المحددة للدعاية الانتخابية هي للفترة مابين (١٥ لغاية ٢٠١٧/١٠/٢٩) اي ١٤ يوما وان هذه المدة قصيرة ولاتتماثل مع المعايير المتبعة
- انه سيتم في يوم (٢٠١٧/١٠/١٥) المصادقة على قوائم المرشحين اي سيتبقى ١٥ يوما على موعد اجراء الانتخابات وان هذه المدة قصيرة لاجراء التحضيرات الخاصة بالطبع وتوزيع القسائم الخاصة بعملية الانتخابات وطبع بطاقات الانتخابات والتي يجب ان يتم طباعتها باسلوب ممتاز وتوزيعها على المراكز الانتخابية.

ثانيا:-انتخابات رئاسة الاقليم

- بموجب الاعلان رقم ١٨ للمفوضية والصادرة في ٢٠١٧/٩/١٧ ان موعد تسجيل المرشحين لمنصب رئاسة الاقليم تم تمديدها الى (٢٠١٧/١٠/٣)وان هذا الاجراء غير قانوني كون ان الفقرة الاولى من المادة السابعة من قانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٥ الخاصة برئاسة اقليم كردستان يجب الانتهاء من عملية الترشيح قبل ٣٠ يوما من بدء عملية الانتخابات ولكن المدة المتبقية هي ٢٧ يوما
- مرشح واحد فقط قام بالترشيح لغاية يوم (٢٠١٧/١٠/٣(
- انه في الاعلان رقم ٢٢ الصادر في (٢٠١٧/١٠/٢) لم يتم الاشارة الى انتخابات رئاسة الاقليم والدعاية الانتخابية والاجراءات الخاصة بها في الوقت الذي كان يفترض اجراء العمليتين في آن واحد
- انه في حالة اجراء الانتخابات البرلمانية وعدم اجراء انتخابات رئاسة الاقليم فان البرلمان الجديد لايمكنه بدء اعماله بسبب انه بموجب الفقرة الثالثة من المادة ١٠ في القانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٥ الخاصة برئاسة الاقليم فان رئيس الاقليم هو من يدعو البرلمان الى الانعقاد كي يقوموا باداء اليمين القانوني
- وان البرلمان الجديد لايمكنه اصدار القوانين والقرارات في حالة عدم اجراء انتخابات رئاسة الاقليم كونه بسبب ان الفقرة الاولى من المادة ١٠ من قانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٥ الخاصة برئاسة الاقليم فان اصدار القوانين والقرارات بحاجة الى مراسيم وان هذه من صلاحيات رئيس الاقليم
- وان البرلمان الجديد لايمكنه تشكيل حكومة جديدة في حالة عدم اجراء انتخابات رئاسة الاقليم كونه بسبب ان الفقرة ١٢و١٣ من المادة ١٠ من قانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٥ الخاصة برئاسة الاقليم فان تشكي الحكومة بحاجة الى مراسيم وان هذه من صلاحيات رئيس الاقليم

الخلاصة

انه من اجل اجراء انتخابات نزيهة وحرة وتكون محط ثقة المواطنين وان تعترف الاحزاب السياسية بنتائجها فانه يجب اتخاذ الخطوات التالية باسرع وقت ممكن:-

- اعتماد المعايير الدولية في اجراء الانتخابات واجراءات انتخابات حرو ونزيهة
- التزام المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والاستفتاء بالانظمة والاجراءات المتبعة وعدم مخالفاتها
- اعتماد سجل ناخبين نظيف وموحد وخالي من الاسماء المتكررة والمتوفين والاسماء الوهمية من قبل الاطراف المعنية (مجلس الوزراء ووزارات الصحة والداخلية والتجارة والبيشمركة والتخطيط) والزامهم بالتعاون من اجل تحديث سجلات الناخبين
- تامين المستلزمات المادية والمعنوية لاجراء الانتخابات وتخصيص الموازنة المخصصة لها
- اتخاذ الخطوات اللازمة لخلق الثقة بين الاطراف المشاركة في الانتخابات من اجل انجاح العملية والمصادقة على نتائجها

وانه في حالة عدم قيام المفوضية بهذه الخطوات فانه يجب على البرلمان ان يقوم بمحاسبة المفوضية وانـه في حالة قيام جهة بعرقلة اعمالها فعليها ان تقوم بالاعلان عن ذلك وان تقوم بالكشف عن الجهة الفاعلة، ولذلك فاننـا نطالب من اجل اجراء انتخابات نزيهة بذل جميع الساعي من اجل تخطي المرحلة الحالية والتي تعاني من الجمود.

وانه في حالة عدم الرد فاننا كمنظمات مجتمع مدني مجبرين علـى اتخـاذ جميـع وسـائل الضـغط المدنيـة وان نقوم باعلام الراي العام المحلي والعام بذلك

مع جزيل الشكر

1- معهد التطوير القانوني(ILDK)
2- معهد بةي للتربية والتنمية (PAY)
3- مركز تطوير الديمقراطية وحقوق الانسان(DHRD)
4- منظمة الدعم القانوني للنساء (WOLA)
5- منظمة كردستان للجميع (KEODD)
6- منظمة ستوب لمحاربة الفساد
7- معهد ناوين للعلاقات الدولية
8- منظمة كوردوزانست للديمقراطية وحقوق الانسان
9- منظمة جاوي زانكؤ
10- منظمة ليزا للتنمية البشرية
11- منظمة ريكان لاعداد القادة
12- منظمة كياندن للفعاليات الديمقراطية وحقوق الانسان
13- منظمة رونيا للثقافة
14- شبكة ليدر
15- المعهد الكردي للحوار
16- منظمة الجغرافية العامة في كردستان
17- معهد برادوست للتنمية
18- منظمة هلويست

الملحق رقم (١٩)
الخطوات الغير القانونية للبرلمان لتاجيل الانتخابات

عقد برلمان اقليم كردستان جلسته الثالثة في دورته الخريفية وقام باتخاذ عددا من القرارات الغير القانونية وهنا سنقوم بعرض ملاحظاتنا حول هذه القرارات

- وفقا للفقرة الثانية في برنامج عمل الجلسة تم اختيار ثلاث اعضاء جدد بدلا من الاعضاء السابقين الذين استقالوا من البرلمان في الوقت الذي لم يتم تأجيل موعد الانتخابات لحد الان، وانه لم يتبقى الا اسبوعين من عمر البرلمان والتي ستنتهي في ٢٠١٧/١١/٦ وانه في حالة عدم تمديد عمر البرلمان كيف سيتم اختيار اعضاء جدد للبرلمان لمدة اسبوعين، بلاشك ان هذه الخطوة تبين نية الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني والاتحاد الاسلامي والاحزاب الاخرى والجماعة الاسلامية التي سيتم اختيار عضو جديد لهذه الكتلة لتمديد المدة القانونية للبرلمان وتأجيل موعد الانتخابات.
- الفقرة الثالثة من برنامج العمل كان حول مناقشة تقرير اللجنة القانونية للبرلمان مع المفوضية الانتخابات وان هذه التقرير تم اعداده من قبل اللجنة القانونية للبرلمان باستثاء (بهار محمود وانور قادر من حركة التغيير وكشة دارا من الاتحاد الوطني) حيث لم يوقعوا على التقرير وان هذا التقرير يعاني من الغموض والنقاط التالية-:
- انه تم ذكر تصريحات المفوضية بالقدر الذي يحتاجه البرلمان فعلى سبيل المثال تم الاشارة الى ان المفوضية اكدت عدم تمكنها من اجراء الانتخابات في ١-١١ ولكنه لم يتم الاشارة الى انهم اشاروا الى انه بامكانهم التحضير للانتخابات خلال ٣-٦ اشهر.
- في النقطة الاولى من التقرير تم الاشارة الى مشاركة المناطق الكردستانية خارج الاقليم في الانتخابات ولايمكن عدم اشراكهم في الانتخابات القادمة وان ١,١٠٠ مليون شخص في هذه المناطق شاركوا في الاستفتاء الماضي ، في الوقت الذي حصلت فيه تغييرات في الاوضاع وهذه المناطق تم السيطرة عليها من قبل الجيش العراقي والحشد الشعبي والتي تشكل ٥٠٪ من مساحة اقليم كردستان ولاوجود لقوات البيشمركة في هذه المناطق وانه حينما تم اعداد هذا التقرير كان مسؤولي

الوحدات الادارية في هذه المناطق يشغلها الكرد ولكن الان تم تغيير هؤلاء وان معظم الاحزاب السياسية الكردية تعتقد بان فقدان هذه المناطق كان بسبب اجراء الاستفتاء على حق تقرير المصير والذي كان عمل غير مدروس ولذلك فان اجراء الانتخابات في هذه المناطق غير ممكن في الوقت الحاضر

- كان يفترض اجراء الانتخابات في موعدها وان سبب عدم تمكن المفوضية من اجراء التحضيرات اللازمة لاجراء ذلك هو انشغالها باجراء الاستفتاء وعدم التنظيم والصراعات السياسية وعدم وجود سجل ناخبين خالي من النواقص ولذلك فلايمكنها من اجراء الانتخابات في ١-١١وان المفوضية اشارت خلال اجتماعها برئاسة البرلمان واللجنة القانونية انه بامكانهم الاعداد لاجراء انتخابات نزيهة وحرة خلال ٣-٦ اشهر وقبل ذلك اشارت المفوضية الى ذلك خلال اجتماعها بممثلي ١٨ منظمة في (٢٠١٧/١٠/٩) ولكن انه من الملاحظ بان مشروع قرار تمديد المدة القانونية للبرلمان اشارت الى تمديد المدة القانونية للبرلمان لمدة سنتين وان ذلك يتناقض مع القوانين والمبادئ كما هو الحال في المادة ٥١ من القانون رقم ١ لسنة ١٩٩٢والتي اشارت الى ان المدة القانونية للبرلمان هو اربع سنوات يبدا في اليوم الذي يعقد فيه اول جلسة وينتهي بعد اربع سنوات ، وان ذلك يؤدي الى يؤدي الى استمرار الازمات والمشاكل وحرمان المواطنين من احد حقوقهم والذين سيتمكنون من خلاله التعبير عن رايهم ويقومون بمحاسبة الاحزاب السياسية في حال عدم قيام هذه الاحزاب بتنفييذ وعودهم
- وانه كان يتعين على برلمان الاقليم ان يقوم بمحاسبة المفوضية والتي اشارت في يوم (٢٠١٧/٨/١٤) الى انه بامكانها التحضير لاجراء الانتخابات في يوم (٢٠١٧/١١/١) وبدلا من ذلك قاموا باعداد تقرير قاموا باقتباس اجزاء من كلام المفوضية باعتبارها قاعدة يستندون اليها في تأجيل الانتخابات لمدة طويلة.
- ان برلمان الاقليم تم اغلاقه منذ سنتين وتم كسر ارادته بسبب انه رفض تمديد ولاية رئيس الاقليم ولكنه الان يسعى الى تمديد ولايته لمدة سنتين وانه سيقوم بتمديد المدة القانونية لرئيس الاقليم لمدة سنتين فماذا هو رد الكتل واعضاء البرلمان الذين رفضوا اغلاق البرلمان في ذلك الحين.

- انه تم التوقيع على جدول الاعمال من قبل نائب رئيس البرلمان (جعفر ايمنيكي) و(بيكرد دلشاد) سكرتير البرلمان والتي كانت تمارس هذه الوظيفة بشكل مؤقت ولكن منذ ان قام (فخر الدين قادر) بالاستقالة من منصبه لاتوجد اي حجة لبقاء (بيكرد دلشاد) في هذا المنصب بموجب الفقرة الثانية من المادة ١٦ والتي اشارت انه في حالة خلو منصب رئيس البرلمان او نائبه او سكرتير البرلمان باي سبب من الاسباب يجب على البرلمان ان يقوم بانتخاب شخص يحل محلهم.
- انه كان يفترض ان يتم جميع التواقيع لعقد هذه الجلسة كما حدث في يوم ٢٠١٧/٩/١٥ وارسالها الى رئاسة البرلمان وليس كما حدث خلال الجلسة وان يعقد بشكل غير قانوني
- كان يتعين على جميع الكتل ان يشاركوا في الجلسة والتي عقدت والتي تم طرح موضوع تأجيل الانتخابات فيها وان يبدوا ارائهم بحرية وان عدم حضورهم في هذه الجلسة يجعل انتقادهم لتاجيل موعد الانتخابات مزايدة اعلامية

وفي الختام نطالب جميع الكتل البرلمان واعضاء البرلمان بعدم الموافقة على تاجيل موعد الانتخابات لمدة سنتين ويجب وان يتم الاخذ بوجهة نظر المفوضية واجراء الانتخابات نزيهة وحرة خلال ٣–٦ اشهر من الان بهدف حل الازمة الراهنة في الاقليم

مع جزيل الشكر

معهدي بةي للتربية والتنمية ٢٠١٧/١٠/١٨

ملحق رقم (٢٠)

ضرورة تشكيل حكومة انتقالية في المرحلة الراهنة

على الرغم من الدعوات المتكررة والتي حذرت من ان اقليم كردستان امام مخاطر كبيرة، ولكن بسبب الاخطاء السياسية للقيادات السياسية في اقليم كردستان تم ضياع جميع الفرص لتفادي حدوث هذه المخاطر، حيث خسر اقليم كردستان مساحة جغرافية واسعة تقدر ب٥٠٪ من المساحة الاجمالية لكردستان بعدما سيطرت عليها قوات الجيش العراقي وقوات الحشد الشعبي، وان الازمة الاقتصادية في الاقليم اصبحت اشد واكبر ، وتم ايقاف تصدير النفط وان المدخولات المحلية اصبحت اقل مقارنة بالسابق بسبب احتماليه سيطرة الحكومة المركزية على المنافذ الحدودية والكمركية، وان السلم الداخلي ووحدة صف الاطراف السياسية تعاني من التفكك بشكل اكبر، وان العلاقات بين حكومة الاقليم والحكومة المركزية ودول الجوار اصبحت اسوء من السابق وان اصدقاء الاقليم اصبحوا لايدعمونه في الوقت الحاضر ،ولذلك فان اقليم كردستان يعاني من اوضاع صعبة وسيئة وتزامن كل ذلك مع قرب انتهاء المده القانونيه لبرلمان اقليم كردستان حيث لم يبقى من مدته القانونية سوى اسبوعين ومن اجل حل المشاكل والازمات الحالية يجب اتخاذ الخطوات العملية وخاصة ان تلك المواضيع هي من مهام البرلمان كون ان هذه المؤسسة تمارس عملها ويجب عليها تمارس مسؤوليتها التاريخية وليس ان تقوم بتمديد مدتها القانونية(فحسب المعلومات المتوفره من المقرران يتم الاتفاق على تمديد المدة القانونية للبرلمان في جلسة اليوم ٢٠١٧/١٠/٢٤ لمدة ثمان او عشرة اشهر) بهدف خدمة مصالح الاحزاب السياسية والتي ادت الى اعادة اوضاع الكرد الى ربع قرن الى الوراء ومن اجل حل المشاكل الحالية يجب اتخاذ الخطوات التالية-:

- انه في جلسة يوم ٢٠١٧/١٠/٢٤ يجب على برلمان اقليم كردستان ان يحل نفسه بنفسه وليس ان يقوم بتمديد مدته القانونية بسبب انه في حال وجود برلمان فلن يكون بالامكان تشكيل حكومة انتقالية
- تشكيل حكومة انتقالية تضم جميع الاطراف السياسية في الاقليم
- ان الاحداث الاخيرة اثبتت ان السلطة الحالية لايمكنها تحقيق اي مكتسبات من خلال التفاوض

ولهذا فان الحكومة الانتقالية تقع على عاتقها مهمتين-:

-اعادة تشكيل المؤسسات الوطنية في الاقليم والاعداد لاجراء انتخابات حرة ونزيهة وتشكيل برلمان جديد منتخب وتشكيل حكومة جديدة

-ان الحكومة الجديدة تبدا مباحثاتها من الحكومة العراقية والدول المجاورة وفق اجندات جديدة

وبسبب ان مؤسسة رئاسة الاقليم لاتمتلك الشرعيه القانونية لذلك يجب عدم مطالبتها بالاستقالة وان المدة القانونية للبرلمان ستنتهي بعد اسبوعين من الان لذلك فانه في حالة حل البرلمان فان رئاسة الاقليم

وحكومة الاقليم ستفقدان الصفة الشرعية من الناحية القانونية، وانه في حالة وجود البرلمان فانه بالامكان تغيير الحكومة وليس تشكيل الحكومة الانتقالية وبهذا سيتم تغيير الوجوه فقط ولذلك يجب دراسة موضوع اجراء انتخابات الاقليم قبل او بعد الانتخابات البرلمانية في العراق والتي اشارت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والاستفتاء في العراق في بيان اصدرته يوم ٢٠١٧/١٠/١٨ بانها جمدت جميع الخطوات المطلوبة لاجراء الانتخابات في الاقليم وانه وفقا لتصريحات المفوضية والتي اشارت فيها خلال اجتماعها مع البرلمان وخلال اجتماعها من منظمات المجتمع المدني بانه بامكانها اجراء الانتخابات خلال فترة تتراوح مابين ثلاث الى ستة اشهر وان ستة اشهر هي المدة المحددة دوليا لاجراءالتحضيرات الازمة لاجراء الانتخابات ونامل بان يستمعوا لمقترحات المفوضية وان يعملوا بها.

واننا كمنظمات مجتمع مدني نعتقد بانه يجب ان يتم اجراء الانتخابات في اقرب وقت ممكن اجراء الانتخابات مع مراعاة المقاييس الدولية بهدف السماح بانتخابات قيادة جديدة تقع على عاتقها اجراء الحوار والمفاوضات بسبب ان الحكومة العراقية ستقوم باجراء الانتخابات في ٢٠١٨/٥/١٣ بهدف ان تقوم القيادة الجديدة والمشكلة على اسس وحدة الصف باجراء الحوار مع الحكومة المركزية والحصول على مكتسبات جيدة ومن اجل ضمان ذلك يجب اشراك المجتمع الدولي والمراقبين الدوليين في ممارسة الرقابة على نشاطات الحكومة الانتقالية كي يقدموا الدعم الكافي لادارة هذه العملية وضمان ان لاتكون المرحلة الانتقالية طويلة الامد كونه ربما يرغبون في اطالة هذه المدة.

ولكنه مع الاسف ان عدد من الاحزاب السياسية يمارسون التضليل حول تشكيل الحكومة الانتقالية والانقاذ الوطنية فالبعض منهم لايتحدثون عن حل الحكومة وبعضهم يسعون الى تمديد المدة القانونية للبرلمان وان هذه الخطوات تتعارض كليا مع المساعي لتشكيل حكومة الانقاذ الوطنية الانتقالية كون ان هذه الحكومة يتم تشكيلها في حالة عدم وجود برلمان وان ذلك يتحقق بقيام (٥٦) بتقديم استقالاتهم ولكن سحب الثقة بحاجة الى (٧٦) صوت اي ان حل البرلمان هواسهل مقارنة بسحب الثقة من الحكومة في الوقت الذي اشارت فيه مجلس الامن الدولي بانه يجب اجراء الانتخابات في اقليم كردستان في موعدها المحدد وان عدم اجراء الانتخابات وتمديد مدة البرلمان لمدة طويلة سيكون لها اثر سلبي على العملية الديمقراطية في الاقليم والاساءة الى التجربة الديمقراطية في الاقليم

مع جزيل الشكر

23/10/2017

معهد التطوير القانوني(ILDK)

معهد بەي للتربية والتنمية(PAY)

معهد ناوين للعلاقات الدوليه(NIIR)

معهد ديمن للقضايا الاجتماعيه

معهد برادوست للتنمية(BID)

منظمة التنمية الاقتصادية في كردستان(KEDO)

منظمة هلويست

منظمة عاصمة السلام

منظمة كوردو زانست للديمقراطية وحقوق الانسان

منظمة آران لتطوير التقاليد المدنية

منظمة تنمية الطلبة والشباب(SYEO)

شبكة حماية حقوق الانسان في منطقة رابرين

منظمة جغرافية العامة في كردستان

منظمة ازمونAOCD

مالي سركوتن للتنمية القدرات

منظمة التعايش

شبكة ليدر لاعداد القادة

منظمة ستوب لمحاربة الفساد

منظمة جاوي خلك

الملحق رقم (٢١)

تم اهانة البرلمان مرة اخرى

في الساعة الثانية من بعد ظهر اليوم ٢٠١٧/١٠/٢٩، عقد برلمان اقليم كردستان جلسته الرابعة الاعتيادية في دورته الخريفية المنعقدة في سنته الرابعة من الدورة الرابعة برئاسة (د. جعفر ايمنيكي) نائب رئيس البرلمان و(بيكرد الطالباني) سكرتير البرلمان، وفي البدء وبناءا على مقترح مقدم من قبل نائب رئيس البرلمان وبعد تصويت معظم اعضاء البرلمان عليه تم عقد الجلسة بشكل غير علنية و تم خلال الجلسة قراءة رسالة مسعود البارزاني بصفته رئيسا لاقليم كردستان والموجهة الى برلمان اقليم كردستان واجراء القراءة الاولى لمشروع توزيع صلاحيات رئيس الاقليم على المؤسسات العامة في الاقليم ومن ثم تم ايقاف جلسة البرلمان لمدة ساعة واحدة كي تتمكن اللجنة القانونية من صياغة مشروع القانون ومن ثم تم عرض مشروع القانون بموجب توصيات اللجنة القانونية، والذي تضمنت خمسة مواد والتي تم فيها توزيع صلاحيات رئيس الاقليم على المؤسسات العامة(رئاسة البرلمان والحكومة ومجلس القضاء) وفقا لتخصصاتها ، وبعد مناقشة الفقرات والمواد الواردة فيها بشكل منفصل تم التصويت على المشروع وتم المصادقة عليها وباغلبية الاصوات واخر فقرات الجلسة كانت خاصة باستقالة العضو (كوران آزاد) من عضوية البرلمان وتم المصادقة عليه باغلبية الاصوات..

انه من الملاحظ فانه تم ارتكاب العديد من الخروقات خلال هذه الجلسة من بينها

١–انه كان يجب ان يتم الاعلان عن برنامج عمل الجلسة قبل ٤٨ ساعة من بدء الجلسة وان يتم ابلاغ اعضاء بها، ولكنه لم يتم الكشف عن برنامج عمل الجلسة لحين بدء جلسة البرلمان

٢–لم تكن هنالك اي ذريعة لجعل هذه الجلسة غير معلنة ولكن بناءا على طلب رئاسة البرلمان وباصوات معظم اعضاء كتلتي الحزب الديمقراطي والاتحاد الوطني وحلفائهم تم عقد الجلسة بعيدا عن اعين وسائل الاعلام

٣–من الملاحظ وجود حالة من الاستعجال في الجلسة حيث تم اجراء القراءة الاولى واعداد تقرير اللجنة القانونية والمصادقة عليها خلال ساعات

٤–انه هنالك عدم توازن في توزيع الصلاحات وانه هنالك مساعي لمنح معظم الصلاحيات الى رئيس الحكومة

فضلا عن كل ذلك فان برلمان اقليم كردستان كانت تشهد حالة غير طبيعية وفوضى كبيرة ، حيث مع بدء الجلسة وعندما كان العضو (رابون معروف) يدلي بتصريحاته للصحفيين والاعلاميين في مؤتمر صحفي تم التهجم عليه من قبل عدد من الاشخاص والذين دخلوا البرلمان باسم منظمات المجمع المدني ولم يتم السماح له باكمال كلامه.

وبعد ذلك وقبل انتهاء جلسة البرلمان تم جلب عدد من الاشخاص الى امام البرلمان على الرغم من اعدادهم لم تتجاوز ال١٠٠ شخص الا انهم خلقوا حالة من الفوضى وقام هؤلاء بشن هجوم على البرلمان في الساعة (٥:٣٠)

عصرا ودخلوا الى البرلمان، في البداية قاموا بالاعتداء على الاعلاميين والصحفيين بالعصي وقاموا بتحطيم معداتهم الصحفية والاعتداء عليهم وتهديد اعضاء البرلمان وان قوات الشرطة وافراد حرس البرلمان لم يكونوا بالمستوى المطلوب لم يتمكنوا من صدهم (او لم يرغبوا في صدهم) وان عدد المتظاهرين الذين كانوا يهددون البرلمان كان في ازدياد وقاموا باغلاق بوابات البرلمان وكان البرلمان محاصر وان اعضاء البرلمان كانوا مثل الرهائن داخل البرلمان وان هذا الوضع استمر لغاية الساعة الواحدة بعد منتصف الليل

وكان هنالك تهديد كبير على اعضاء البرلمان بشكل عام والعضو (رابون معروف) بشكل خاص بحجة تصريحاته، وتجدر الاشارة الى ان العضو (رابون معروف) قد تعرض للتعذيب داخل حرم البرلمان.

ان الاحداث التي حدثت في البرلمان بعد ان تم تعطيله كانت تمثل اهانة له من نوع جديد لهذه المؤسسة الوطنية ، في الوقت الذي فيه يتم منع التظاهر في مدينة اربيل ولكن بالمقابل قام عدد من الاشخاص باقتحام حرم البرلمان والتهجم عليه وان عددا من هؤلاء دخلوا الى مبنى البرلمان ايضا وقاموا بتحطيم ابواب وشبابيك البرلمان، وان الذين يمتلكون السلطة والمتنفذين في هذه المدينة مسؤولين عنما حدث وان ماحدث يقع على عاتقهم، وان ما حدث كان يمثل اساءة الى تجربتنا الديمقراطية والتي تتعرض الى الاساءة بشكل مستمر

معهد بەي للتربية والتنمية

٢٠١٧/١٠/٣٠

الملحق رقم (٢٢)

رسالة موجهة من رئيس برلمان اقليم كردستان حول احداث البرلمان

الى جميع الممثليات وقناصل الولايات المتحدة والاتحاد الاوربي وجميع المنظمات الدولية المختصة في مجل حقوق الانسان والحريات الصحفية

مع الاسف الشديد قام عدد من الخارجين عن القانون والمخربين مساء اليوم بشن هجوم على مبنى البرلمان دون اي مقاومة او منع من قبل الجهات الامنية وقاموا بالاعتداء على اعضاء البرلمان والصحفيين وبشكل يتنافى مع القيم الانسانية وانه تم حثهم من قبل جهات حزبية ، ونبلغ الجميع بان سلامة جميع اعضاء البرلمان اوالصحفيين والموظفين في البرلمان تقع على عاتق هذه الجماعات والتي تحرض على العنف والذين يسعون الى اهانة القوانين والتاثير على سمعة الاقليم على المستوى الدولي واصدقائنا واننا نسعى الى ابلاغ المجتمع الدولي بهذه التصرفات الغير المدنية والغير الديمقراطية

د. يوسف محمد صادق

رئيس برلمان اقليم كردستان

٢٩-١٠-٢٠١٧

الملحق رقم (٢٣)

بيان رئيس وسكرتير البرلمان حول عقد جلسة البرلمان في يوم ٢٠١٧/٩/١٥

ايها المواطنين الاعزاء

انه تم مرة اخرى اللجوء الى عقد الجلسات الغير القانونية والغير الاعتيادية للبرلمان وان ذلك سيجعل اوضاع البرلمان غير طبيعية بشكل اكبر بدلا من تطبيع الاوضاع فيه.

وان خلال هذه الجلسة تم ممارسة العديد من الخروقات للنظام الداخلي للبرلمان بدءا من عدم توجيه طلب عقد الجلسة الغير الاعتيادية الى رئيس وسكرتير البرلمان وعدم اعداد برنامج عمل الجلسة من قبل هيئة رئاسة البرلمان وفقا للمادة (٢٠/ ١) و المادة(٥٤/ اولا/ ١-٢) في النظام الداخلي للبرلمان وانتهاك الاجراءات المتبعة في مناقشة اعضاء البرلمان داخل قاعة البرلمان وفقا للمواد (٥٥- ٥٨- ٧٤) في النظام الداخلي

وعدم اتخاذ الاجراءات تقديم مشروع القرار واجراء القراءة الاولى وتوجيهها الى اللجنة المعنية واعداد تقرير اللجنة واجراءات مناقشة مشروع القرار وتقرير اللجنة من قبل البرلمان والمصادقة عليه بموجب المواد(٧١ و ٧٢).

ولذلك فان هذه الجلسة كانت غير قانونية وان النتائج المتمخضة عنها ايضا غير قانونية حيث تم ارتكاب العديد من الانتهاكات للنظام الداخلي في الوقت الذي سعينا في هذه الدورة الى منع اتخاذ اي اجراء غير قانوني في العمل البرلماني وتصحيح جميع الاخطاء المرتكبة مهما كانت صغيرة.

وان عقد هذه الجلسة بهذا الشكل هو تراجع خطير في برلمان اقليم كردستان الى مرحلة التصرفات الغير القانونية والتي كانت ترتكب في الماضي.

وان حق تصرير المصير الشعب الكردي والاستقلال هو من الحقوق الاساسية للشعب الكردي ولكن اتخاذ القرار حوله في اجتماع غير قانوني وغير اعتيادي يسيء ويحط من قيمة واهمية هذه الموضوع المصيري ويؤدي الى الاساءة الى البرلمان بشكل اكبر واهانته باعتباره مرجع اعلى ومنتخب في اقليم كردستان

وان الاستفتاء يجب ان ينظم بقانون مثلما هو الحال في مواضيع الانتخابات البرلمانية ورئاسة الاقليم ومجالس المحافظات ومشروع قانون اعداد الدستور والاستفتاء

في الوقت نفسه تكليف جهة مجهولة بهذا الموضوع المصيري وغير رسمية وغير منتخبة يعد تنازل عن سلطات برلمان اقليم كردستان ومرجعيته.

ونعبر عن تمنياتنا بعدم استمرار هذا الاتجاه في ممارسة النشاطات الغير القانونية في البرلمان وتطبيع اوضاع البرلمان والعمل على تثبيت المبادئ الديمقراطية وسيادة القانون واجراء الانتخابات في موعدها المحدد وتوفير العيش الرغيد والمؤسساتية في اقليم كؤردستان

فخرالدين قادر د. يوسف محمد صادق

سكرتير برلمان كردستان رئيس برلمان كردستان

١٥/ ٩/ ٢٠١٧

الملحق (٢٤)

توضيح العضو فرهاد سنكاوي حول اجباره على الاستقالة من عضوية البرلمان

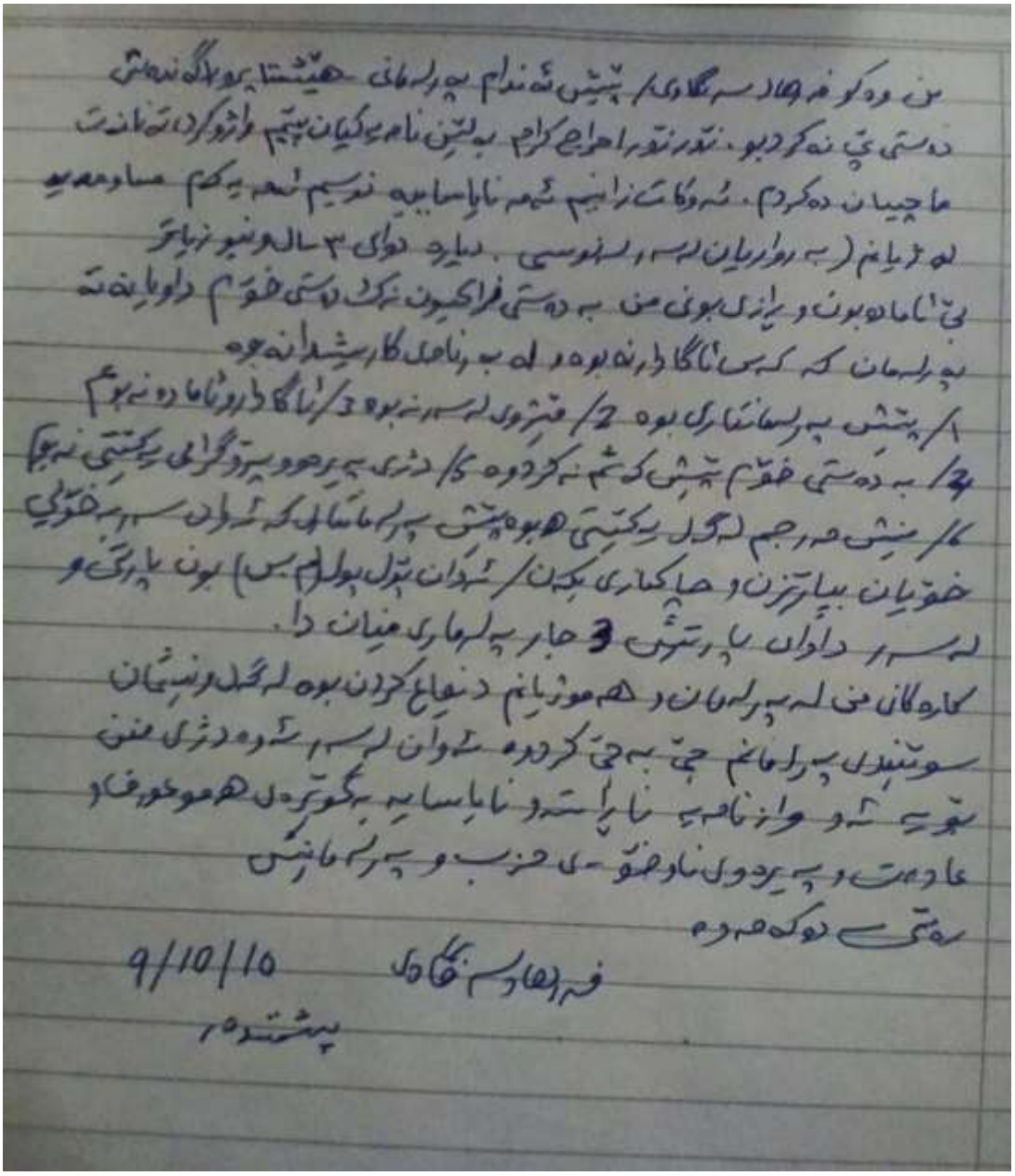

من وەکو فەرهاد سەنگاوی/ پێشی نەدام بە پەرلەمانی هێشتا پەیوەندیم
دەستی پێ نەکردبوو. تەنیا تەنها بەڵێنی نامەیەکیان پێدام وەڵامەکەی تەنانەت
ماچیشیان دەکردم. ئەوکات زانیم ئەمە ناپاسایە نوسیم ئەمە بەکەم سەوەدەیە
لە ژیانم (بە زۆربەیان لەسەر لەسەنوسی. دیارە دوای ٣ ساڵ و نیو زیاتر
بێ ئامادە بوون و بڕیاری بوونی من بە دەستی فراکسیۆنەکەی دەستی خۆم داوەتە
پەرلەمان کە کەس ئاگادار نەبوو و لە بەرئەوەی کارێشدانەوەم
١/ پێشی پەرلەمانتاری بوو 2/ فێزی لەسەر نەبوو 3/ ئاگادار و ئامادە نەبوم
4/ بە دەستی خۆم پێشی کەشم نەکردوە 5/ دژی بەرهەم و بڕوگرامی پەکێتی نەبوم
6/ پێشی هەرچەند لەگەڵ پەکێتی هەبوو پێشی پەرلەمانتاری کە ئێران سەرپەرشتیی
خۆیان بیارێزن و حاکمەکەی بکەن/ ئێوان پڕۆلیم بوو) بوون بارەکەو
لەسەر داوای پارتیش 3 جار پەرلەمانی هێنان دا.
کارەکانی من لە پەرلەمان و هەوڵیانم دنیاڵ کردن بوو لەگەڵ وێنەیان
سوێندی پەرلەمانم چێ بەجێ کردوە ئێوان لەسەر ئەوەی دژی هێنن
بڕۆیە شەو وازنامەیەکی ناپاستەو ناپاسایە بگۆڕن هەموخۆرهاڵ
عادەت و پەیڕەوی ناوخۆیی حزب و پەرلەمانیش
رەتی دەکەمەوە

9/10/10 فەرهاد سەنگاوی

پێشتر

الملحق رقم (٢٥)

رسالة العضو فرهاد سنكاوي الى رئيس البرلمان حول اجباره على الاستقالة

بەڕێز سەرۆکی پەرلەمانی کوردستان - عێراق

پ/ ڕونکردنەوە و داوا

سلاو ،

من پەرلەمانتار (فەرهاد حمە سالح)م ناسراو بە (فەرهاد سەنگاوی) ئەندامی پەرلەمانم لەسەر لیستی یەکێتی نیشتمانی کوردستان، لە رۆژی(٢٠١٧.١٠.١) و لە دیمەنێکی جاوەڕوان نەکراوداو بێ ئەوەی ئاگاداری و ڕەزامەندیم لەسەر بێت بەناوی منەوە داواکاری (وازنامە) (استقالە) خرایە بەردەم بەڕێزتان و ئێوەش بێ گەڕانەوە و جەختکردن لەسەر ئەوەی کە ئایا من ڕەزامەندم یاخود نا ، ڕەزامەندیتان نیشاندا لە کاتێکدا ئەم هەڵوێستەی بەڕێزتان بێجگەوانەی بڕگەکانی ماددەی (٢٠) پەیڕەوی ناوخۆی پەرلەمانەو لە کارنامەی ئەودانیشتەنەدا نە بوە.

بۆیە دەبوایە بەبڕیاری وەلاناتی من بەپێی ئەو استقالە ناڕاستە ئاگادار بکرامایە ئەوەشتان نەکرد، ئێستا داواتان لێدەکەم کە ئەو استقالە ناڕاستە وەرنەگرن کە بەناوی منەوە کراوەو هەتا ئەم ساتە وەختەش من ئەندامی پەرلەمانی کوردستانم و ئۆپاڵی هەڵەو نایاسایی بوتی وەرگرتنی ئەو استقالە ناڕاستە دەخەمە گەردنی بەڕێزتانەوە ڕێگەی یاسای دەگرمە بەر، چاوەڕێی بڕیاری بەڕێزتانم.

14/10/17

پەرلەمانتار

فەرهاد سەنگاوی

الملحق رقم (٢٦)

عدم استبدال اسماء اعضاء لجان البرلمان في الموقع الالكتروني للبرلمان

لیژنەی کشتوکاڵ وئاژەڵداری وئاودێری و بەندەوەکان'

ساندەی (37): یەرووی ناوخۆ
لیژنە هەمیشەییەکانی ئەنجوومەن لە یەکەم خولیدا کە دوای هەڵبژاردن دەهەستریت پێکدەهێنرێن و لە پێکهێنانیان دا ، ئارەزووی ئەندامان و پسپۆریان رەچاو دەکرێت.
ساندەی(38): یەرووی ناوخۆ
یەکەم: ئایینەهەندی لیژنەکان:
1- هەر لیژنەیەك لە لیژنە هەمیشەییەکان هەڵدەستێت بە دیراسەکردنی پرۆژە یاسا و پێشنیاری پرۆژە یاسا کە پەیوەندیدارە بە ئایینەهەندیەکانی لیژنەکە و دەربڕینی بۆچوونی خۆی لەسەری و، هەر بابەتێکی تر کە لەلایەن دەستەی سەرۆکایەتیەوە بۆی هەوالە دەکرێت کە پەیوەندیدارە بەئایینەهەندیەکانی یەیێی نام یەیوود.
2- هەر لیژنەیەك بەداواجوون و چاودێری و هەڵسەنگاندن دەکات بۆ رەوشی کاری داموودەزگا پەیوەندیدارەکان یەیێی ئایینەهەندیەکانی خۆی.

لیژنەی کشتوکاڵوئاژەڵداریوئاودێریوبەندەوەکان		
1	یعقوب گورگیس یاقو	سەرۆکی لیژنە
2	غریب مصطفی حمەخان	جێگری سەرۆك
3	زیاد حسین عبدالکریم	بریاردەر
4	حسن صالح محمد	ئەندام
5	عبدالرحمن علی رضا	ئەندام
6	بشار مشیر اسماعیل	ئەندام
7	ئاوازجەنگی برهان	ئەندام
8	خلف احمد معروف	ئەندام
9	فەرهاد حەمە صالح	ئەندام
10	عباس غزالی میرخان	ئەندام

رۆژمێری رووداوەکان

پەخشی ڕاستەخۆ

لە ڕێی یوتیوبەوە سەیری دانیشتنی نەمڕۆ بکە

لیژنەی دەسپاکی (نەزاهەت) '

ساندەی (37): یەرووی ناوخۆ
لیژنە هەمیشەییەکانی ئەنجوومەن لە یەکەم خولیدا کە دوای هەڵبژاردن دەهەستریت پێکدەهێنرێن و لە پێکهێنانیان دا ، ئارەزووی ئەندامان و پسپۆریان رەچاو دەکرێت.
ساندەی(38): یەرووی ناوخۆ
یەکەم: ئایینەهەندی لیژنەکان:
1- هەر لیژنەیەك لە لیژنە هەمیشەییەکان هەڵدەستێت بە دیراسەکردنی پرۆژە یاسا و پێشنیاری پرۆژە یاسا کە پەیوەندیدارە بە ئایینەهەندیەکانی لیژنەکە و دەربڕینی بۆچوونی خۆی لەسەری و، هەر بابەتێکی تر کە لەلایەن دەستەی سەرۆکایەتیەوە بۆی هەوالە دەکرێت کە پەیوەندیدارە بەئایینەهەندیەکانی یەیێی نام یەیوود.
2- هەر لیژنەیەك بەداواجوون و چاودێری و هەڵسەنگاندن دەکات بۆ رەوشی کاری داموودەزگا پەیوەندیدارەکان یەیێی ئایینەهەندیەکانی خۆی.

لیژنەی دەسپاکی (نەزاهەت)		
1	عمر صالح عمر	سەرۆکی لیژنە
2	انس محمد شریف	جێگری سەرۆك
3	گوران ازاد محمد	بریاردەری لیژنە
4	نجیبە لطیف احمد	ئەندام
5	خلف احمد معروف	ئەندام
6	اومید حمە علی	ئەندام
7	برزو مجید عبدالله	ئەندام
8	بابیر کاملا سلیمان	ئەندام
9	فرست صوفی علی	ئەندام
10	ادریس علی اسلام	ئەندام

رۆژمێری رووداوەکان

پەخشی ڕاستەخۆ

لە ڕێی یوتیوبەوە سەیری دانیشتنی نەمڕۆ بکە

لیژنەی کاروباری پەرلەمان'

ماددەی (37): پەیرەوی ناوخۆ

لیژنە هەمیشەییەکانی ئەنجوومەن لە پەکەم خولیدا کە دوای هەڵبژاردن دەبەستریت پێکدەهێنرێن و لەپێکهێنانیان دا، ئاوێزووی ئەندامان و پسپۆریان ڕەچاو دەکرێت.

ماددەی(38): پەیرەوی ناوخۆ

پەکەم: ئایەتەندی لیژنەکان:

1- هەر لیژنەیەک لە لیژنە هەمیشەییەکان هەڵدەستێت بە دیراسەکردنی پرۆژە یاسا و پێشنیاری پرۆژە یاسا کە پەیوەندیدارە بە ئایەتەندیەتی لیژنەکە و دەربڕینی بۆچوونی خۆی لەسەری و، هەر بابەتێکی تر کە لەلایەن دەستەی سەرۆکایەتیەوە بۆی هەوالە دەکرێت کە پەیوەندیدارە بەئایەتەندییەکانی پەیڵی ئەم پەپڕەوە.

2- هەر لیژنەیەک بەدواجۆون و چاودێری و هەڵسەنگاندن دەکات بۆ ڕەوشی کاری دامودەزگا پەیوەندیدارەکان پەیڵی ئایەتەندیەتی خۆی.

لیژنەی کاروباری پەرلەمان		
1	فارەمان قادر فتاح	سەرۆکی لیژنە
2	کنعان نجم الدین احمد	جێگری لیژنە
3	ماهینە ایوب	بڕیاردەری لیژنە
4	بایبز کاکە مەلا سلێمان	لەئدام
5	عباس غزالی میرخان غزالی	ئەندام
6	لوهید عبدالرحمن حسن	ئەندام
	جودت جرجیس لطیف	لەئدام
8	پێگەرد دلشاد شکرالله	ئەندام
9	دلێر مصطفی حسن	ئەندام

رۆژمێری رووداوەکان

کانون الثاني 2018

پەخشی ڕاستەخۆ

... ی پەرلەمانی کوردستان 15.9.2017

پەرلەمانی کوردستان

لە ڕێی یوتیوبەوە سەیری دانیشتنی لەمڕۆ بکە

لیژنەی پیشەسازی و وزە وسەرچاوە سروشتیەکان '

ماددەی(38): پەیرەوی ناوخۆ

پەکەم: ئایەتەندی لیژنەکان:

1- هەر لیژنەیەک لە لیژنە هەمیشەییەکان هەڵدەستێت بە دیراسەکردنی پرۆژە یاسا و پێشنیاری پرۆژە یاسا کە پەیوەندیدارە بە ئایەتەندیەتی لیژنەکە و دەربڕینی بۆچوونی خۆی لەسەری و، هەر بابەتێکی تر کە لەلایەن دەستەی سەرۆکایەتیەوە بۆی هەوالە دەکرێت کە پەیوەندیدارە بەئایەتەندییەکانی پەیڵی ئەم پەپڕەوە.

2- هەر لیژنەیەک بەدواجۆون و چاودێری و هەڵسەنگاندن دەکات بۆ ڕەوشی کاری دامودەزگا پەیوەندیدارەکان پەیڵی ئایەتەندیەتی خۆی.

لیژنەی پیشەسازی و وزە و سەرچاوە سروشتیەکان		
1	شیرکۆ جەودەت مصطفی	سەرۆکی لیژنە
2	دلشاد شعبان عبدالغفار	جێگری سەرۆک
3	ڕۆژا محمود عثمان	بڕیاردەر
4	صالح بشار صالح	ئەندام
5	علی حمه صالح	ئەندام
6	بەیار طاهر سعید	ئەندام
7	ریواس فائق حسین	ئەندام
8	علی علی هاڵو	ئەندام
9	بروانت نیسان مارکۆس	ئەندام
10	عزت صابر اسماعیل	ئەندام
11	فائق مصطفی رسول	ئەندام

رۆژمێری رووداوەکان

کانون الثاني 2018

پەخشی ڕاستەخۆ

... ی پەرلەمانی کوردستان 15.9.2017

پەرلەمانی کوردستان

لە ڕێی یوتیوبەوە سەیری دانیشتنی ئەمڕۆ بکە

لیژنەی تاسەوارو- خزمەتگوزاریەکانی شارەوانی وگواستنەوەو گەیاندن و گەشت و گوزار

ساندەی (37): پەیوەری ناوخۆ
لیژنە هەمیشەییەکانی ئەنجومەن لە یەکەم خولیدا کە دوای هەڵبژاردن دەبەستریت پێکدەهێنرێن و لە پێکهێنانیان دا ، نارەزووی ئەندامان و پسپۆریان رەچاو دەکرێت.
ساندەی(38): پەیوەری ناوخۆ
یەکەم: ئایەخەندی لیژنەکان:
1- هەر لیژنەیەك لە لیژنە هەمیشەییەکان هەڵدەستێت بە دیراسەکردنی پرۆژە یاسا و پێشنیاری پرۆژە یاسا کە پەیوەندیدارە بە ئایەخەندیەکانی لیژنەکە و دەربڕینی بیروڕای خۆی لەسەری و، هەر بابەتێکی تر کە لەلایەن دەستەی سەرۆکایەتیەوە بۆی هەواڵە دەکرێت کە پەیوەندیدارە بەئایەخەندیەکانی پەیمانی ناوەوە.
2- هەر لیژنەیەك بەوداجوون و چاودێری و هەڵسەنگاندن دەکات بۆ رەوشی کاری داموددەزگا پەیوەندیدارەکان بەپێی ئایەخەندیەکانی خۆی.

	لیژنەی ئاسەوار و خزمەتگوزاریەکانی شارەوانی وگواستنەوە وگەیاندن وگەشت وگوزار	
1	عمر عبدالرحمه	سەرۆکی لیژنە
2	كمال يلدا مرقوز	جێگری سەرۆك
3	صالح بشار صالح	بەڕێوەبەر
4	ايوب عبدالله اسماعيل	ئەندام
5	سراج احمد حمدامين	ئەندام
6	بەيار طاهر سعيد	ئەندام
7	بەهزاد دەروێش دەروێش	ئەندام
8	عباس فتاح صالح	ئەندام
9	پێگەرد دلشاد شكرالله	ئەندام
10	ماجد عثمان توفيق	ئەندام

رۆژمێری رووداوەکان

بەخشی راستەخۆ

لە ڕێی یوتیوبەوە سەیری دانیشتنی لەمڕۆ بکە

لیژنەی کاروباری یاسایی

ساندەی (37): پەیوەری ناوخۆ
لیژنە هەمیشەییەکانی ئەنجومەن لە یەکەم خولیدا کە دوای هەڵبژاردن دەبەستریت پێکدەهێنرێن و لە پێکهێنانیان دا ، نارەزووی ئەندامان و پسپۆریان رەچاو دەکرێت.
ساندەی(38): پەیوەری ناوخۆ
یەکەم: ئایەخەندی لیژنەکان:
1- هەر لیژنەیەك لە لیژنە هەمیشەییەکان هەڵدەستێت بە دیراسەکردنی پرۆژە یاسا و پێشنیاری پرۆژە یاسا کە پەیوەندیدارە بە ئایەخەندیەکانی لیژنەکە و دەربڕینی بیروڕای خۆی لەسەری و، هەر بابەتێکی تر کە لەلایەن دەستەی سەرۆکایەتیەوە بۆی هەواڵە دەکرێت کە پەیوەندیدارە بەئایەخەندیەکانی پەیمانی ناوەوە.
2- هەر لیژنەیەك بەوداجوون وچاودێری و هەڵسەنگاندن دەکات بۆ رەوشی کاری داموددەزگا پەیوەندیدارەکان بەپێی ئایەخەندیەکانی خۆی.

	لیژنەی کاروباری یاسایی	
1	قالا فريد ابراهيم	سەرۆکی لیژنە
2	بەهار محمود فتاح	جێگری سەرۆك
3	گۆران نازاد محمد	بەڕێوەبەر
4	ابوبكر عمر عبدالله	ئەندام
5	انور قادر مصطفى	ئەندام
6	تەلار لطيف محمد	ئەندام
7	شوان احمد نعمان	ئەندام
8	لينا عزريا بەهرام	ئەندام
9	منى نبى نادر	ئەندام
10	گەشە دارا جەلال	لەدام
11	فەهان فيصل سليم	لەدام

رۆژمێری رووداوەکان

بەخشی راستەخۆ

لە ڕێی یوتیوبەوە سەیری دانیشتنی لەمڕۆ بکە

الملحق رقم (٢٧)

عدم وجود عدد من اسماء البرلمان عن الكتل المختلفة في الموقع الرسمي للبرلمان

الملحق رقم (٢٨)

لحد الان الموقع الرسمي لبرلمان اقليم كردستان يشير الى فخر الدين قادر على انه سكرتير رئاسة البرلمان

الملحق رقم (٢٩)

في تويت خاص يشير العضو رابون معروف الى تعرضه الى التعذيب داخل البرلمان

عندما تعرض العضو رابون معروف الى الاعتداء داخل حرم البرلمان

الملحق رقم (٣٠)

عدد من الصور التي توضح الفوضى التي عمت البرلمان ليلة ٢٠١٧/١٠/٢٩ من قبل عدد من الاشخاص

تصريح رئيس معهد بةي عندما تعرض برلمان اقليم كردستان الى الاعتداء ليلة ٢٠١٧/١٠/٢٩

PAY INSTITUTE
For Education & Development

نبذة حول المعهد

معهد پاي للتربية والتنمية هي احدى منظمات المجتمع المدني في اقليم كردستان العراق، تم منحها رخصة العمل في ٢٠١٣-١١-٢٦ من قبل دائرة المنظمات الغير الحكومية في اقليم كردستان كمنظمة غير حكومية غير ربحية تعمل في اقليم كردستان.

نبذة حول مشاريع المعهد:

خلال السنوات الاربعة الماضية من عمر المعهد قام بانجاز النشاطات التالية:-

١-مشروع الشراكة بين منظمات المجتمع المدني ومؤسسات التعليم العالي في اقليم كردستان

تم تنفيذ هذا المشروع بالتعاون مع دائرة المنظمات الغير الحكومية، وانها كانت مسعى من اجل تطبيق المادة (٥) في سنة ٢٠١٣ برلمان اقليم كردستان حول امكانية الشراكة والتنمية بين السلطات العامة ومنظمات المجتمع المدني في اقليم كردستان/وضم المشروع اربعة ندوات واجتماع مع جميع مجالس الجامعات اقليم كردستان استمرمؤتمر لمدة يومين، الا التنفيذه استغرق سنة واحدة .

٢-مشروع الرقابة على اعمال برلمان اقليم كردستان

ان هذا المشروع يضم مراقبة وتقييم اعمال برلمان اقليم كردستان استنادا الى اعداد وضع القوانين والرقابة على المؤسسات العامة)، وان هذا المشروع يقوم بنشر تقارير نصف سنوية وانه لحد الان قام بنشر (١٠) تقارير وان جزء من المشروع يتضمن موقع الكتروني باسم (مرصد پاي للرقابة على البرلمان) باللغتين الكردية والعربية، ويقوم بنشر المعلومات، ويتم تنفيذ هذا المشروع بالتعاون مع الصندوق الوطني لدعم الديمقراطية (NED).

٣-مشروع الرقابة على اعمال وزارة التربية

ان هذا المشروع قام بنشر اربعة تقارير حول اعمال وزارة التربية والتعليم

*التقرير الاول: ظاهرة التسرب الدراسي في اقليم كردستان

تم اعداد هذا التقرير على خلفية عقد ندوة مشتركة بين منظمة الائتلاف الدولي للقيم الانسانية ومعهد پاي للتربية والتنمية حول ظاهرة تسرب الاطفال من المدارس في اقليم كردستان في الفترة مابين ١٨-١٩ حزيران ٢٠١٤ في مدينة اربيل بحضور ١٢٠ شخصا يمثلون البرلمان والوزارات المعنية والمنظمات ووسائل الاعلام المختلفة ، ومن ثم تم جمع المعلومات والاحصائيات ونشر تقرير حول ظاهرة التسرب الدراسي.

*التقرير الثاني: عرض (١٠١) مشكلة في قطاع التربية من اجل حلها

ان هذا التقرير نشرها بمثابة رسالة مفتوحة الى وزير التربية في ٢٥حزيران ٢٠١٤ بحضور وزير التربية و٦٠ من المدرسين والمشرفين والمختصين في مجال التربية والتعليم وقد تعهد وزير التربية بمتابعة النقاط المذكورة في التقرير وطالب بمنحهم مهلة زمنية للعمل على التوصيات المذكورة في التقرير.

*التقرير الثالث: المشاركة في تفعيل التعليم المهني في محافظتي السليمانية وحلبجة

ان هذا المشروع هو بحث ميداني حول مشاكل التعلم المهني وحلولها وتم اعدادها من قبل معهد پاي للتربية والتنمية بالتعاون و مع منظمة (علويست) بالتعاون مع منظمة الاغاثة الدولية (PAO) ومنظمة (NPA) النرويجية وان المشروع تضمن ثلاث ورش عمل ونشر بروشور خاص واعداد تقرير وان المشروع تم تنفيذه للفترة مابين(٢٠١٧/٥/١ الى ٢٠١٧/٩/١).

*التقرير الرابع : التعليم الغير الحكومي بين الجودة والتجارة المشاكل والحلول

ان هدف هذا المشروع هو اعداد تقرير حول التعليم الخاص وتحديد المشاكل والحلول في محافظة السليمانية نموذجا وان المشروع تم تنفيذه من قبل معهد پاي للتربية والتنمية وبالتعاون مع معهد ريفوم للتنمية(RED) ومنظمة (NPA) النرويجية وتم تنفيذها في الفترة مابين (٢٠١٧/٧/١ الى ٢٠١٧/١٠/١).

٤-مشروع لمراقبة اعمال وزارة التعليم العالي:

تعد مشروع مراقبة اعمال وزارة التعليم العالي والبحث العلمي احدى مشاريع معهد پاي، وقام المعهد باصدار تقريرها الاول في ٢٢ تموز ٢٠١٤ بحضور وزير التعليم العالي والبحث العلمي و٨٠ من رؤساء الجامعات والاساتذة وممثلي المنظمات ووسائل الاعلام، وخلال الجلسة قرر وزير التعليم العالي والبحث العلمي ارسال التقرير الى جميع الجامعات بهدف تقديم ارائهم والتراحاتهم حول التقرير، ولمعهد بمتابعة التوصيات المذكورة في التقرير